جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المدخل إلى العلاقات الدولية

مطبوعة محاضرات في مقياس المدخل لعلم العلاقات الدولية
موجهة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك علوم سياسية

إعداد: د. لطفـــي صـــــــــــور
أستاذ محاضر(أ) في العلوم السياسية

السنة الجامعية: 2022/2021

برنامج المحاضرات

المحور الأول: العلاقات الدولية.. مقاربة لتحديد المفهوم

1. تعريف العلاقات الدولية: إشكالية التعريف وتعقد المصطلح
2. العلاقات الدولية والمفاهيم المشابهة
3. مأسسة العلاقات الدولية كحقل معرفي مستقل

المحور الثاني: موضوعات العلاقات الدولية

1. علاقة العلاقات الدولية بالعلوم الأخرى
2. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية
3. مستويات التحليل في العلاقات الدولية

المحور الثالث: مسار تطور العلاقات الدولية: الحوارات المناظيرية في العلاقات الدولية

1. النقاش النظري الأول
2. النقاش النظري الثاني
3. النقاش النظري الثالث
4. النقاش النظري الرابع

المحور الرابع: فواعل العلاقات الدولية

1. الفواعل الدولتية
2. الفواعل اللا دولتية

المحور الخامس: محددات سلوك الفواعل الدولية: عوامل قوة الدولة

1. العوامل المادية
2. العوامل المعنوية

المحور السادس: الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية

مقدمـــــة:

عندما ظهرت دراسة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية الحرب العالمية الأولى، بدأ علماء السياسة يهتمون بالسياسة الدولية، ويدرسون في الجامعات مادة العلاقات الدولية باعتبارها موضوعا من المواضيع التي يتناولها علم السياسة[1]. ولم تصبح العلاقات الدولية علما أكاديميا إلا بعد الحرب العالمية الأولى عندما وضع كرسي ودرو ويلوسون في جامعة ويلز.[2]

وبما أن هذا الأخير يهتم في المقام الأول بالسلطة أو بالدولة صاحبة السلطة، فقد اعتبر هؤلاء المتخصصين بأن العلاقات الدولية ليست سوى ظاهرة للسلطة في إطار المجتمع الدولي. فإذا كان علم السياسة يهتم بمسألة الصراع داخل المجتمع الوطني فإن علم العلاقات الدولية يهتم بها على مستوى المنتظم الدولي. ومن ثمة يرى بعض المفكرين بأن العلاقات الدولية هي انعكاس خارجي لظاهرة ممارسة السلطة في الدولة، على اعتبار أن هناك ارتباطا وثيق الصلة بين السياستين الداخلية والخارجية.

إن هذا الطرح الذي ظهر مع الواقعيين السياسيين أمثال هانز مورغانثاو وستانلي هوفمان، يعتبر أن العلاقات الدولية هي علم السياسة، فنجد مثلا ستاناللي هوفمانStanley Hoffman حيث يرى أن علم السياسة هو علم دراسة ظاهرة السلطة في المجتمع الوطني، وأن علم العلاقات الدولية هو علم غياب السلطة في المجتمع الدولي[3].

إن مجال العلاقات الدولية، يبدو أكثر اتساعا وشمولية، بحيث لا تهتم بالسلطة فحسب، بل بكل الظواهر، سواء كانت سياسية، اقتصادية، ثقافية أو اجتماعية. ويبدو من خلال الرأي الأخير لستانلي هوفمان Hoffman حول تعريف العلاقات الدولية، بأنها علم غياب السلطة في المجتمع الدولي، ما يثبت بأن ميدان عملها يتجاوز البحث في ظاهرة السلطة إلى

---

[1] مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986، ص ص 24-26.

[2] Dan Reiter, 'Should we leave behind the subfield of international relations?' Annual Review of Political Science, Vol. 18, 2015, pp 481-485. In : Should We Leave Behind the Subfield of International Relations? | Annual Review of Political Science (annualreviews.org)

[3] محمد المجذوب، **العلاقات الدولية**، بيروت: مكتبة مكاوي، 1976، ص 21.

مجالات أخرى، زيادة على ذلك، فإذا كان علم السياسة يهتم بالدول والسلطة المنظمة، فإن العلاقات الدولية تهتم بكل أشخاص العلاقات الدولية (الـــدولة، المنظمات الدولية، القوى عـــبـــر الوطنية.... الخ)[1].

المحور الأول: العلاقات الدولية.. مقاربة لتحديد المفهوم

1- تعريف العلاقات الدولية: إشكالية التعريف وتعقد المصطلح

يثير مفهوم العلاقات الدولية العديد من الاشكاليات النظرية والتحليلية حول تعريف المفهوم وتداخله مع العديد من المفاهيم الاخرى المشابهة له والتي تشترك معه في نفس حقله الدلالي حيث لا يوجد تعريف متفق عليه للمفهوم. كما أن هناك فجوة تفصل بين معنى المصطلح الشائع استخدامه في الأدبيات الغربية International Relations وترجمتها الحرفية الى اللغة العربية "العلاقات الأممية" وبين الترجمة العربية الشائعة لهذا المصطلح وهي "العلاقات الدولية"[2] فالعلاقات بين الأمم تختلف في مفهومها ومضمونها عن العلاقات بين الدول كذلك توجد مصطلحات اخرى تستخدم كمترادفات واضحة. ومن هذه المصطلحات مصطلح International Affairs وترجمته الشائعة في اللغة العربية الى "الشؤون الدولية" ومصطلح International Politics وترجمته الشائعة "السياسة الدولية" ومصطلح Foreign Affairs وترجمته الشائعة "الشؤون الخارجية" ومصطلح World Politics وترجمته "السياسة العالمية" وكذا مصطلح Global Politics وترجمته السياسة الكونية[3].

توجد تعاريف عدة لمصطلح العلاقات الدولية International Relation، تختلف باختلاف المدارس والمنظرين والمرحلة الزمنية أيضا، ففي الماضي القريب كان المصطلح يشير إلى تفاعلات الوحدات الدولية (الدول القومية) مع بعضها على مستوى النظام الدولي،

---

[1] عمر بوزيان، **العلاقات الدولية**، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ط1، 1994، ص 15.

[2] محمود خلف، **المدخل الى علم العلاقات الدولية**، عمان: دار زهران للنشر، 1997، ص 97.

[3] نايف بن نهار، **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، دمشق: دار عقل للنشر والترجمة، ط1، 2015، ص 21.

وأصبح حاليا يشير إلى "الأشكال المتنوعة من التفاعلات كافة التي تجري في محيط يتجاوز حدود الدولة القومية المعروفة ونطاقها، بين الفاعلين من وحدات المجتمع الدولي، دولا كانت أم منظمات دولية أو إقليمية أو عابرة للحدود، ومنظمات للمجتمع المدني العالمي أم حركات سياسية أو قومية عابرة للحدود، وكذلك نشاطات الأفراد وأفعالهم التي من شأنها أن تحدث تأثريا يتجاوز نطاق الفرد" ومع أن دراسة الظاهرة الدولية ترتبط عادةً بمعاهدة وستفاليا لعام 1648، فإن نشأة حقل العلاقات الدولية تعود إلى بداية القرن العشرين.[1]

من الصعوبة بمكان اعطاء تعريف موحد وشامل للعلاقات الدولية، غير أنه من الناحية المنهجية يمكن تقسيم وجهات النظر هاته إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: تنطلق من تعريف العلاقات الدولية، بأنها العلاقات بين الدول، على اعتبار أن الدولة هي الشخص الوحيد والمميز للعلاقات الدولية.

وقد أخذ بهذه الفكرة التقليديون، خاصة الواقعيين منهم الذين اعتبروا أن الدول كوحدات متجانسة ومستقلة هي الفاعل الاساسي في العلاقات الدولية[2].

هكذا نجد فيرالي Virally يعرف العلاقات الدولية بأنها "العلاقات التي تربط بين السلطات السياسية التي تحاول التهرب من سلطة سياسية أعلى منها"[3] وذلك على الرغم من إقراره بإمكانية قبول دراسة العلاقات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية ضمن ميدان العلاقات الدولية.

وكذلك ريمون آرمون Raymond Aron يعتبر أن العلاقات الدولية، هي العلاقات ما بين الأمم أو "العلاقات بين الوحدات السياسية المستقلة"[4].

---

[1] نايف بن نهار، مرجع سابق، ص 22.

[2] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991، ص ص 18-19.

[3] Michel Virally, **Relations internationales et science politique**, Paris: Ed. PUF, 1959, p. 9.

[4] Aron Raymond, **Paix et guerre entre les nations**, Paris: Calmann-Lévy, 1962, p. 25.

وتعطي الموسوعة السياسية لعبد الوهاب الكيالي تعريفاً للعلاقات الدولية بأنها جزء من علم السياسة وهي مجمل مبادئ واحكام وضوابط العلاقات والاتصالات والروابط بين الدول الاعضاء، المجتمع الدولي في مختلف الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية.[1]

غير أن هذا المفهوم الذي يجعل من الدولة، المحور الأساسي في العلاقات الدولية، يبقى قاصرا، وعاجزا عن استيعاب المدلول الحقيقي للظاهرة التي تشملها العلاقات الدولية، بحيث هناك فواعل أخرى غير الدولة تدخل في مجال العلاقات الدولية.

المجموعة الثانية: تنطلق هذه المجموعة من دحض اعتبار الدول هي الأطراف الوحيدة التي تلعب أدوارا طلائعية على المستوى الدولي وتعتبر أنه توجد قوى جديدة وفاعلة لها تأثير عميق على مستوى شكل ومضمون السياسات الدولية[2].

ومعنى ذلك أن هؤلاء الباحثين لهم نظرة شمولية للعلاقات الدولية زيادة على إعطاءهم الاهتمام لمجالات ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية ودراسة تأثيرها على المستوى الدولي. ومن ثمة فإن تحديد مجال العلاقات الدولية في الدول فقط تم رفضه، نظرا لكونه يطرح عدة إشكاليات.

فمن جهة، نجد أن الوحدات السياسية تعرف عدة تغييرات، وظهور دول جديدة (انقسام ألمانيا وتوحيدها من جديد). ويبدو أن تصفح التاريخ يؤكد صحة هذا الرأي، زيادة على أنه يصعب

معرفة موقع المستعمرات، والدول المحمية، والأقاليم الخاضعة للوصاية الدولية.

ومن جهة ثانية، يطرح المشكل على مستوى تحديد دور المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، منظمة الاتحاد الافريقي، الاتحاد الاوربي) التي أصبحت تلعب دورا دبلوماسيا متميزا. من أجل ذلك، رفض فريق من الباحثين اعتبار الدولة هي الشخص

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج4، 1989، ص 141.

[2] علي عودة العقابي، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات**، ليبيا: دار الجماهيرية، 1996، ص 29.

الوحيد الذي تتمحور حوله دراسة العلاقات الدولية، بحيث تطرقوا إلى العلاقات بين جماعات مختلفة تتوفر على سلطات غير متشابهة، وتلعب أدوارا في الساحة الدولية.

هكذا نجد بعض الباحثين، اعتبر أن الفرد هو العنصر الرئيسي الذي يعمل على تكوين تنظيمات ذات طبيعة دولية، فسبيكمان N. Spykman يعرف العلاقات الدولية بكونها "العلاقات القائمة بين أفراد من دول مختلفة."[1] أما جورج شوارزنبرغر G. Schawarzenberger فيعرفها بقوله "الشؤون الدولية هي العلاقات القائمة ما بين الجماعات فيما بينها من جهة وما بين الجماعات والأفراد من جهة ثانية، وما بين الأفراد بعضهم مع بعض من جهة ثالثة والتي تؤثر على المجتمع الدولي"[2].

أما محمد طه بدوي، يعرفها بأنها :"العلم الذي يعنى بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من اجل التفسير والتوقع وهذا التعريف يهتم بالأسلوب العلمي في توضيح العلاقات الدولية وغايتها وتوقع ما سيتم من ظواهر في إطارها."[3]

يبدو أن تعريف العلاقات الدولية، عرف تطورا كبيرا وفقا لاتساع حجم المجتمع الدولي وتطوره، ومن ثمة فإن دراسة هذه المادة، تطرح عدة إشكاليات على مستوى الإلمام بكل مكوناتها، وتجلياتها. وفي هذ الإطار يقول دانيال كولار Daniel Colard "إن دراسة العلاقات الدولية، تضم العلاقات السلمية أو العدوانية بين الدول، ودور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية، ومجموع المبادلات والنشاطات التي تخترق الحدود الدولية. وتقتصر الدراسة العلمية في العلاقات الدولية على امتحان الظواهر العالمية، بشكل عام وإيجابي، وإيضاح علاقات السببية، والعوامل التي تحدد تطورها، ومحاولة تكوين نظرية ملموسة حولها، أي بعبارة أخرى، أن المقصود هو إقامة قواعد وضوابط أو شرائع

---

[1] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1985، ص 66.

[2] George Schwarzenberger, **Power Politics**, New York: Frederick A. Praeger, 1951, p. 49.

[3] محمد طه بدوي، **مدخل إلى عالم العلاقات الدولية**، بيروت: الدار المصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1971.

بالمعنى الذي أعطاه مونتسكيو Montesquieu، أي علاقات ضرورية نابعة من طبيعة الأشياء[1].

انطلاقا من هذه المعطيات يتضح لنا بأن العلاقات الدولية هي حقل معرفي يهم دراسة الظواهر الدولية التي تحدث بين أشخاص العلاقات الدولية، ومعرفة مكوناتها وفق مقاييس وضوابط محكمة، الأمر الذي يضفي عليها طابع "العلم" الذي يستند إلى مناهج متعددة تختلف حسب إيديولوجية الباحث، ولعل أهمها: المنهج التاريخي، المنهج المقارن، المنهج الوظيفي، المنهج السلوكي، المنهج الماركسي، الخ.

2-العلاقات الدولية والمفاهيم المشابهة:

أصبح مصطلح العلاقات الدولية شائعا داخل الأوساط الأكاديمية، وفي الأوساط السياسية، ولدى صناع القرار ورجال السياسة، سيما التابعين للأجهزة المكلفة بالعلاقات الخارجية للدول والمنظمات الدولية، دون تحديد لمفهومه، وإبراز استقلاليته، حيث يستعمل كمرادف لمصطلحات أخرى كالدبلوماسية، السياسة الخارجية، السياسة الدولية، السياسة العالمية، مع العلم أن لكل مصطلح حقلا معرفيا ودلاليا يتعلق به. وسنحاول فيما يلي التفريق بينها.

أ. الدبلوماسية: Diplomacy مشتقة من الفعل اليوناني Diplon الذي يعني بالعربية طوى، ومن ثمة فـــ Diploma تطلق على الوثائق التي تطوى مرتين كجوازات السفر، الوثائق والصكوك التي يصدرها الملوك، والأمراء، والتي تتضمن منح شخصية ما توصية خاصة أو امتيازا في صالحه. غير أنه سرعان ما سيتسع مدلول هذا اللفظ، ليطلق على الأوراق والوثائق الرسمية التي تتضمن نص اتفاقيات أو معاهدات يتم إبرامها بين أطراف معينة[2].

ونظرا لاتساع حجم العلاقات بين الدول، وتعدد الاتفاقيات تم تخصيص أشخاص يتولون القيام بالشؤون الدبلوماسية ويطلق عليهم دبلوماسيين، ومن ثمة سينشأ علم يهتم بجمع

---

[1] دانيال كولار، **العلاقات الدولية**، ترجمة: خضر خضر، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط 2، 1985، ص 5.

[2] مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية**، دبي: مركز الخليج للابحاث، 2008، ص ص 203-204.

الوثائق الدبلوماسية ودراستها، والتعليق عليها، وهو ما يطلق عليه التاريخ الدبلوماسي[1]. ويتضح لنا بأن حقل الدبلوماسية محدود، بحيث أن مجاله يرتبط بالجانب الدبلوماسي في العلاقات بين الدول، في حين أن العلاقات الدولية تهم أشخاصا آخرين كالمنظمات الدولية، والشركات المتعددة الجنسية ... الخ.

ب. السياسة الخارجية Foreign Policy وهي تهم كل العلاقات الخارجية لدولة ما، سواء كانت ذات طابع سياسي، اقتصادي وثقافي... الخ، ولكن في إطار ارتباطها مع دولة ما، أو مجموعة دول، أو بينها، وبين المنظمات الدولية، وباقي الأشخاص الدوليين[2].

إلا أنه لا يمكن استخدام هذا المصطلح كمرداف للعلاقات الدولية، كما فعل ذلك الفرنسي شارل زرغبيب Charles Zorgbibe الذي حاول دراسة العلاقات الدولية عن طريق السياسة الخارجية. وذلك نظرا لكون هذه الأخيرة تهتم فقط بالجانب الخارجي لدولة واحدة، مثلا السياسة الخارجية للجزائر، فالسياسة الخارجية كما يعرفها مارسيل ميرل: "هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي معالجة مشاكل ما وراء الحدود."[3] في حين أن مصطلح العلاقات الدولية هو أكثر شمولية واتساعا، زيادة على كونه يهم أيضا العلاقات بين الأفراد أو الجمعيات غير الحكومية التي تتخطى حدود الدول، متجاوزة المرور بالحكومات التي ينتمون إليها[4].

---

[1] المرجع نفسه.

[2] Valerie M. Hudson, "Foreign policy analysis: actor-specific theory and the ground of international relations", **Foreign policy analysis**, Vol. 1, Issue. 1, 2005, pp. 2-3.

[3] مارسيل ميرل، **السياسة الخارجية**، ترجمة: خضر خضر، جريس برس، بيروت: سلسلة آفاق دولية، ص 03.

[4] محمود خلف، مرجع سابق، ص 100.

العلاقات الدولية	السياسة الخارجية
تفسير وفهم الظواهر الدولية في البيئة الدولية	خيارات سياسية وإستراتيجية بهدف تحقيق و/ أو الحفاظ على المصالح الوطنية
مختلف التفاعلات العابرة للحدود (بين مختلف الفواعل)	نشاط رسمي تقوم به الدولة في إطار علاقتها الخارجية
تبحث في العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية	تصنع داخل الدولة من طرف السلطات المخولة دستورا بتأثير عدة فواعل / وعوامل داخلية وخارجية

ج. السياسة الدولية أو العالمية: International Politics يميل الكتاب الأمريكيون إلى استعمال كلمة السياسة العالمية، بدلا من السياسة الدولية، على اعتبار أن هذه الأخيرة توحي بالعلاقات ما بين الدول فقط، في حين أن كلمة عالمية تعني دراسة النظام الدولي بكامله (النظام العالمي)[1]. وتتميز السياسة الدولية عادة عن غيرها من السياسات بعنف الوسائل المستخدمة. حيث يرى البعض أن السياسة الدولية تشمل جميع التفاعلات من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بين وحدات المجتمع الدولي. إذن هي حاصل جمع السياسات الخارجية.

[1] Jonathan Mercer "Rationality and psychology in international politics", **International Organization**, Vol. 59, No. 1, Winter 2005, pp. 77–79.

العلاقات الدولية	السياسة الدولية
تخص كل الفواعل في الساحة الدولية الرسمية وغير الرسمية	الصفة الدولاتية للتفاعل / رسمية
التحليل الشامل مختلف التفاعلات الدولية	الكيفية التي تتعامل بها الدول مع السياسات الخارجية لقوى فاعلة في النظام الدولي
كل أشكال العلاقات: سياسية، أمنية، اقتصادية، ثقافية...	كل أشكال العلاقات: سياسية، أمنية، اقتصادية، ثقافية...(صراعية أم تعاونية.)
تدفقات عابرة للحدود	تدفقات عابرة للحدود

3-مأسسة العلاقات الدولية كحقل معرفي مستقل:

إذا كانت العلاقات الدولية كظاهرة إنسانية وجدت مع ظهور المجتمع البشري وتابعت تطورها بشكل فعلي وبخاصة منذ ظهور الدولة الحديثة، إلا أن ظهور العلاقات الدولية كمجال بحثي وحقل دراسي قد تأخر إلى بدايات القرن العشرين. لذلك فإن العلاقات الدولية تعد من العلوم الحديثة نسبيا. ربما من أبرز أسباب ذلك التأخر هو شيوع وجهة النظر التي تقول إن العلاقات الدولية كجزء من العلوم الاجتماعية التي ظهرت في إطار تطور المجتمع البشري هي ظاهرة معقدة وليس من السهل دراستها بشكل علمي ومنهجي، وسبب ذلك يعود إلى أن العلاقات الدولية ترتبط مباشرة بالعلاقات القائمة بين الدول المستقلة ذات السيادة، وبما أن الدول المستقلة متعددة وكبيرة العدد ومتنوعة الاتجاهات السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية فانه من الصعب تحديد سلوك الدولة في العلاقات الدولية وكذلك التنبؤ بسلوكها في المستقبل. لكن ذلك لا يعني أنه لم يكن هناك اهتمام

بالظاهرة، أو أن العلاقات الدولية كانت شيئا مجهولا بل كانت تظهر بصورة أو بأخرى في كثير من الوثائق والكتب وحتى الأساطير، وذلك منذ آلاف السنين. هناك جدال بين المختصين بشأن إيجابيات وسلبيات استقلالية علم العلاقات الدولية، فإذا كان غرض دعاة الاستقلالية الانفراد في حقل معرفتهم وإرساء ضوابطه وأبعاده ومهماته ومستقبله من الناحية العلمية، فإنه من وجهة نظر المناوئين لهم أن الحكم السريع على جهودهم بالنجاح ربما يكون سابقا لأوانه. فالاعتراض الأساسي على النزوع نحو الحداثة والعلمية والتحليلية والسلوكية وصولا إلى الاستقلالية، هو أن أنصار الاستقلالية لم يحسموا القضايا الجوهرية، فالأسئلة الكبيرة ما زالت تنتظر الجواب الواضح الدقيق المجمع عليه على الأقل بحدود الإجماع المعقول في حقل العلاقات الدولية.[1]

إن وجود حقل مستقل في العلاقات الدولية يتطلب جملة من الأمور، منها:

– يرتبط قيام حقل معرفة معين بتطور النظرية في ذلك الحقل، والسؤال وكيف يمكن تحقيق المطروح هو ما هي النظرية المراد إنجازها علمية العلاقات الدولية.

– إن وجود حقل مستقل في أي علم من العلوم يرتبط بوجود طرق بحث علمي. وإن وجود حقل مستقل سيساهم بدون شك في تبني أساليب جديدة للبحث والتطوير.

– يتطلب التقصي العلمي توضيحات لمعاني عدد من المصطلحات فمن بين المصاعب التي يعاني منها دارسوا العلاقات الدولية هو الغموض في استخدام المصطلحات.

إن ما يشجع على استقلالية حقل العلاقات الدولية مجموعة من العوامل، منها:

– إن الدراسات المعاصرة في العلاقات الدولية اتجهت للبحث عن السببية أكثر من البحث عن العوامل القانونية.

– في العلاقات الدولية هناك نوع من المحاباة نحو ما يمكن أن نطلق عليه بـــــ"العلوم الاجتماعية السلوكية" وهي حقل من شأنها أن تعمل على تقديم فهم أشمل[2].

---

[1] مصطفى عبد الله خشيم، **موسوعة علم العلاقات الدولية**، ليبيا: الدار الجماهيرية للتوزيع والنشر والإعلان، ط2، 2004، ص ص 29–30.

[2] سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، بغداد: كلية العلوم السياسية، د.د.ن، د.ت.ن، ص 45.

– إن توجه حقول المعرفة الأخرى نحو الاستقلالية كان دافعا لعشرات الباحثين والدارسين للنزوع نحو الاستقلالية في حقل العلاقات الدولية.

– إن تحول العلوم الأخرى إلى اتجاهات حديثة في دراساتها دفع المختصين في العلاقات الدولية إلى تحديث موضوعاتهم والسعي نحو الاستقلالية.[1]

خلاصة لما سبق يمكن القول إن علم العلاقات الدولية له حقلا دراسي مستقل عن العلوم الأخرى، إلا أن استقلاله لا يعني انعدام العلاقة بينه وبين العلوم الأخرى خاصة العلوم الأكثر تداخلا معه مثل: الاقتصاد والقانون والتاريخ وعلم النفس والجغرافيا السياسية.. الخ. وأن العلاقات الدولية بوصفها أجندة بحثية مستقلة لازالت غير مستقرة وتتنافس فيها برامج البحوث والاستراتيجيات وتتعايش وتتداخل، وعلى الرغم من ذلك يبقى الافتراض أنه في مقدور حقل العلاقات الدولية تحقيق فوائد جمة نتيجة للمحاولات الجدية لتطوير المناهج والنظريات والبحوث.

المحور الثاني: موضوع العلاقات الدولية

1- علاقة العلاقات الدولية بالعلوم الأخرى:

أولا. العلاقات الدولية وعلم السياسة:

يشترك علم السياسة والعلاقات الدولية في الأجندة البحثية والأدوات البحثية وكذا المناهج التي يستخدمها علم العلاقات الدولية ليسقطها على المستوى الدولي وهو ما دفع العديد من الباحثين في حقل العلاقات الدولية الى الإقرار بأن العلاقات الدولية ما هي إلا امتداد للعلوم السياسية. وبالتالي فعلمي السياسة والعلاقات الدولية علمان يتناولان وجهين لواقع واحد، هو "المجتمع السياسي" ولكن بينما يتناول علم السياسة المجتمع السياسي في ذاته، يتناول علم العلاقات الدولية العلاقات ما بين المجتمعات السياسية المتعددة، بهذا

[1] محمود خلف، مرجع سابق، ص 107.

يصبح علم العلاقات الدولية بمثابة فرع من علم السياسة، بمعنى اخر انه إذا كان علم السياسة يتناول من ظاهرة السلطة والحكم في الدولة موضوعا أساسيا لدراسته، فإن العلاقات الدولية تهتم بدراسة السلطة في إطار المجتمع الدولي الذي يضم مجموع الدول التي تكونه.[1]

ثانيا. العلاقات الدولية والاقتصاد:

تحمل الظواهر الدولية بعدا اقتصاديا، حيث يرتبط علم العلاقات الدولية بالاقتصاد الدولي، من خلال معرفة النظريات الاقتصادية التي تنظم النشاط الاقتصادي الدولي، بحيث نجد مشاكل دولية قد تكون معقدة، والمرتبطة على الخصوص بأزمة النظام النقدي الدولي، وموازين المدفوعات، والحماية الجمركية، بالإضافة إلى بعض القضايا الاقتصادية التي تهم الشركات العالمية باعتبارها من أشخاص العلاقات الدولية. لهذا لا يمكن البحث في مجال العلاقات الدولية دون الإلمام بالمشاكل الاقتصادية العالمية، ودراسة تأثيراتها على مستوى العلاقات المتبادلة بين كل الفاعلين الدوليين.[2]

ثالثا. العلاقات الدولية والقانون الدولي العام

يقصد بالقانون الدولي العام هو مجموعة من القواعد المنظمة للعلاقات بين الدول والمنظمات الدولية او غيرها من الجماعات السياسية، فالإضافة الى تنظيمه هذه العلاقة فهو يبين ما لهم من حقوق و ما عليهم من التزامات شأنه شأن اي قانون، و لذلك يرتبط بالمعرفة القانونية، اذن الاختلاف بين علم العلاقات الدولية و القانون الدولي، يتمثل في ان الاول يهتم بالتحليل الموضوعي لراوبط الواقع من احداث في العلاقات الدولية، بينما يهتم

[1] محمد طه بدوي، **مدخل الى علم العلاقات الدولية**، القاهرة: المكتب المصري الحديث، ط1، 1977، ص 56.

[2] ماجد محمد شدود، **العلاقات السياسية الدولية**، دمشق: مطبعة دار الكتاب، 1992، ص 60.

الثاني بالتحليل الشكلي للروابط القانونية و هكذا يقتصر اللقاء في انهما مجرد يعملان في مجال واحد و هو العلاقات بين الدول[1].

رابعا. العلاقات الدولية والتاريخ الدبلوماسي

ان التاريخ يفسر الوقائع التي حدثت في الماضي و تحدث في الحاضر و يسجلها، انه يساهم بذلك في فهم القضايا الدولية المعاصرة و يدرك أهمية التعاون بين الشعوب، لذلك وجب الربط بين التاريخ السياسي والعلاقات الدولية لكونهما يشتركان معا في تناول العلاقات بين الدول، و لكون العلاقات الدولية تعتمد كثيرا على التاريخ لتتمكن من فهم أحداث الحاضر و استخراج القواعد التي تتحكم في الظواهر الدولية، اذن يتشارك التاريخ الدبلوماسي و علم العلاقات الدولية في مجال واحد و هو العلاقات بين الدول، بفرق ان الاول يتناول تاريخ الاحداث هذه العلاقات، اي انه يقوم بتسجيل الاحداث المحسوسة، بينما يسعى الثاني علم العلاقات الدولية الى الفهم الشامل لأحداث الواقع الدولي دون العناية بكل حدث بذاته[2].

2-المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية:

أ. القوة:

القوة مفهوم مركزي في بنية العلاقات الدولية وفي نظرياتها المتعددة برغم الجدل المستمر حول تعريفها، حتى قبل أن تصبح العلاقات الدولية حقلًا من حقول الأكاديميا الحديثة له نظرياته ومناهجه ورواده، مثَّلت القوة، على مدى التاريخ، محوراً أساسيًّا في العلاقات بين الكيانات السياسية مُدُنًا ودولًا وإمبراطوريات. في تفسيره لأسباب الحرب البيلوبونيزية، يعتبر ثوسيديدس أن توزيع القوة بين معسكري المدن-الدول الإغريقية (حلف ديلوس بقيادة أثينا من جهة، وحلف البيلوبونيز بقيادة إسبرطة من جهة أخرى) كان السبب

[1] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 25.

[2] هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**، الأردن: د.د.ن، 2010، ص 211.

الرئيسي، فهو يرى أن "صعود القوة الأثينية هو الذي دفع سكان إسبرطة للخشية على أمنهم، فكان اندلاع الحرب أمراً محتوماً[1]"

وبالتالي، يثير مفهوم القوة معضلة كبرى عند طرحه حيث يعتبر مفهوم القوة من أهم المفاهيم في العلاقات الدولية فهي من أكثر المصطلحات التي تثير جدلا بين المختصين ورجال السياسة والباحثين.[2] وتعكس مقولة هانز موغانتاو Hans Morgenthau حقيقة يتعذر اختزالها مفادها أن العلاقات الدولية هي " صراع من أجل القوة "

"السياسة الدولية ككل سياسة هي صراع مستمر من أجل القوة ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية، فالقوة هي الهدف العاجل دوماً."[3]

“International politics like all politics is a struggle of power, whatever the ultimate aims of international politics, power is always the immediate aims.”

Morgenthau

غير انه يمكن تحديد ثلاث اتجاهات أساسية لتعريف القوة كالتالي:

- الاتجاه الأول: يعرف القوة بانها القدرة على التأثير في الغير، وحمل الآخرين للخضوع لمصالح صاحب القوة[4].

- الاتجاه الثاني: يعرف القوة بأنها المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة في المجتمع[5].

---

[1] Thucydides, History of the Peloponnesian War. Translated by Richard Crawley, Project Gutenberg (E-book) released 2009. Book 1, Chapter 1.

[2] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج4، 1989، ص ص 823-824.

[3] هانز جي. مورجنتاو، **السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام**، تر: خيري حماد، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965، ص 295.

[4] كارل دويتش، **تحليل العلاقات الدولية**، تر: محمود نافع، القاهرة: المكتبة الانجلو مصرية، 1982، ص 31.

[5] كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص ص 101-102.

– الاتجاه الثالث: يجمع بين الاتجاهين السابقين، يعرف القوة بأنها التحكم والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لدولة أو جماعة معينة على إثارة القضايا السياسية أو عملية توزيع القيم ويترتب عليه التأثير في الموقف لصالح الاتجاه الذي يفضله صاحب القوة.[1]

وبالتالي، تنطلق ممارسة القوة في الشؤون الدولية عندما تحاول دولة (أ) من خلال أفعال واشارات دعم أو تغيير سلوك دولة أخرى (أي أفعالها وسياساتها والصور التي تحملها)، ومن هنا يمكن تعريف القوة على أنها "القدرة العامة لدولة ما على التحكم في سلوك الدول الأخرى.

"power is the general capacity of a state to control the behaviour of others."

مثلا، تحاول الدولة (أ) التأثير على الدولة (ب) لأنها قامت بتحديد مجموعة من الأهداف التي لا يمكن تحقيقها (أو كما تصورت ذلك) إلا إذا قامت الدولة (ب) (أو دول أخرى كذلك) بالعمل (ج).

*إذا كانت هذه هي القاعدة للقوة في العلاقات الدولية فإنه يمكن النظر إلى القدرة على التحكم في السلوك من زوايا مختلفة:

1– التأثير (influence) أحد أبعاد القوة– هو أساسا وسيلة للوصول إلى هدف. هناك بعض الحكومات التي تحاول أخذ التأثير كهدف في حد ذاته لكن معظم الحكومات ترى فيه وسيلة تماما مثل المال ويتم استعماله للوصول إلى غايات معينة أو الدفاع عنها مثل المكانة، الاقليم، الشعب، الموارد الأولية، الأمن، الأحلاف[2].

2– تستعمل الدولة (أ) في أعمالها ضد الدولة (ب) بعض الموارد (ressources) والتي هي كل الخصائص الفيزيائية والفكرية التي يمكن استعمالها كأدوات للاقناع والمكافأة والتهديد والعقاب. على مستوى السياسة الدولية يمكن أن يكون للدبلوماسية التي تصاحب الأفعال أهمية توازي أهمية الأفعال ذاتها، فالدولة التي تستنفر قواتها وتصرح أن ذلك

---

[1] كريس براون، المرجع نفسه، ص ص 101– 102.

[2] محي الدين إسماعيل الديهي، **تحولات العلاقات السياسية الدولية وتداعياتها على الصعيد العالمي**، القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص 132.

يعود إلى أسباب داخلية يكون موقف الدول الأخرى منها مخالفا تماما لموقفها من الدولة التي تستنفر قواتها وتهدد باللجوء إلى إعلان الحرب لأن الاشارات والدبلوماسية تكون لها أهمية توازي أهمية الأعمال الدرامية مثل الاستنفار وحشد الجيوش[1].

3- أن فعل التأثير على الدولة (ب) يتضمن حتما علاقة بين الدولتين (أ) و (ب) حتى وإن لم تكن في هذه العلاقة عملية اتصال مباشرة بين الطرفين، وإذا استمرت هذه العلاقة لمدة زمنية معينة يمكن القول بأن هناك "عملية.(process) "

4- إذا كان بإمكان الدولة (أ) ارغام الدولة (ب) على القيام بعمل ما بحيث لا يمكن للدولة (ب) ارغام الدولة (أ) على القيام بنفس العمل في هذه الحالة يمكن القول أن الدولة (أ) تمتلك أكثر قوة من (ب) في تلك القضية بعينها و من ثم بالاستطاعة اعتبار القوة "كمية (quantity)"لا يكون لها شأن إلا عند مقارنتها بقوة الدول الأخرى والقوة بهذا المعنى نسبية.

بناءا على ما سبق، يمكن النظر إلى القوة من زوايا مختلفة: فهي وسيلة/ قائمة على الموارد/ وهي علاقة وعملية/ يمكن قياسها.

- ينقسم مصطلح القوة إلى ثلاثة عناصر تحليلية، فالقوة تضم:

1. الأفعال (acts) للتاثير على الدول الأخرى
2. الموارد (ressources) لإنجاح عملية التأثير
3. الاستجابة (responses) أو ردود الفعل على أعمال الدول الأخرى.

- عند رسمهم لسياسة ما أو استراتيجية لتحقيق الأهداف يطرح متخذو القرار الأسئلة التالية:

1. انطلاقا من أهدافنا، ما هي الأشياء التي نتوقع أن تقوم بها أو لا تقوم بها الدولة (ب)؟
2. كيف نتمكن من جعل الدولة (ب) تقوم أو تمتنع عن القيام بالعمل (ج)؟

[1] المرجع نفسه، ص 132.

3. ما هي الموارد التي نمتلكها لكي نجعل الدولة (ب) تقوم بالعمل (ج) أو تمتنع عنه؟
4. كيف سيكون رد فعل الدولة (ب) المحتمل على محاولتنا للتأثير على سلوكها؟
5. ما هي التكلفة التي ندفعها مقابل قيامنا بالعمل 1 أو 2 أو 3؟[1]

لاحقا، أدخل جوزيف ناي J. Nye إلى مجال التداول في العلاقات الدولية مفهوم "القوة الناعمة" باعتباره الوجه الآخر للقوة الصلبة. فالدولة يمكنها أن تحقق أهدافها بوسائل أخرى دون الاضطرار إلى استخدام القوة التقليدية أو التهديد بها. فالقوة الناعمة في تعريف ناي هي "قوة الجاذبية التي تجعل الناس يريدون ما تريد بدلًا من إرغامهم على تغيير سلوكهم بالقوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية".[2] إنها باختصار القدرة على إقناع الآخرين بتنفيذ أجندتك دون تهديد صريح أو مبادلة، فجاذبية القيم وخصائص النموذج هي التي تجعل الآخرين يتعاونون طوعيًّا، فينتهجون سلوكًا معينًا أو يمتنعون عنه. ويحدد ناي موارد القوة الناعمة للدول في ثلاثة مستويات: الثقافة (بما هي آداب وفنون ونظم تعليمية إضافة إلى الثقافة الشعبية)، والقيم السياسية (نمط الحكم وقيم العدالة والمواطنة وحرية الاختيار)، والسياسة الخارجية (ترويج سياسات خارجية تقوم على دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتقرير المصير وتسوية النزاعات سلميًّا).[3] ورغم الارتباط الوثيق بين القوة الصلبة والقوة الناعمة من حيث تكاملهما في ممارسة التأثير على سلوك الآخرين، إلا أن امتلاك موارد القوة الناعمة لا يقتضي بالضرورة امتلاك موارد القوة الصلبة بنفس المقدار. كما أن أثر القوة الناعمة غالبًا ما يكون أوسع وأدوم من أثر القوة الصلبة الذي عادة ما يكون محدودًا في الزمان والمكان.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 133-134.

[2] جوزيف ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، تر: محمد توفيق البجيرمي، المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، 2007، ص ص 25-26.

[3] المرجع نفسه، ص 30.

ب- المصلحة القومية:

تعكس المصلحة الوطنية الحاجات والرغبات التي تدركها دولة ذات سيادة، وعلاقة ذلك بدول أخرى ذات سيادة تشكل المجال الخارجي لهذه الدولة. وتُعد المصلحة الوطنية محددة للسياسات الخارجية للدول، وعلى قدر الاختلاف في المصلحة الوطنية تتغير اتجاهات السياسة الخارجية حيث تمثل حماية السيادة الوطنية ودعم الأمن القومي، المصلحة الوطنية القصوى لدى الدول أياً كانت نظمها وقوتها وموقعها وحجمها، وهي توفر لذلك كل إمكانياتها، حيث يرتبط هذا الهدف بالحاجة إلى مواجهة التهديدات ضد كيانها.[1]

وتتفاوت المصالح في مفهومها من دولة لأخرى فهناك من الدول من لم تتجاوز الحد الأدنى من الأمن والسيادة والاستقرار، وبالتالي مصلحتها الوطنية تتركز حول قضايا الأمن وحماية السيادة وتحقيق الاستقرار والبحث عن الشرعية الدولية، ولكن هناك من الدول من تجاوزت هذه العقبات وهي بصدد البحث عن الهيمنة والنفوذ، وتوسيع مصالحها خارج حدودها، وهنا يأتي مفهوم المصلحة الوطنية مساويا لمفهوم القوة وعندئذ تكون المصلحة الوطنية تعني البحث عن القوة وزيادتها والحفاظ عليها[2].

فالواقعيون يرون أن القوة نفسها هي مصلحة هامة لكل دولة من الدول وتسعى بعض الدول إلى زيادة قوتها وتسعى بعض الدول إلى زيادة قوتها حتى بالمجازفة في إضرام نار الحرب وأخرى تقتنع بالاحتفاظ بما لديها من قوة ولكن لا ترضى دولة كبرى كانت أو صغرى بان تخفض قوتها وخاصة في وجه أعداء محتملين، فمورغانتو يؤكد على أن الحد الأدنى للسياسة الخارجية لكل دولة يجب أن تكون حفظ البقاء لان كل دولة مضطرة لحماية وجودها المادي والسياسي والثقافي ضد أي هجوم من الدول الأخرى فالمصلحة

[1] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص 62.

[2] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 171.

القومية تتطابق مع حفظ البقاء القومي وتشكلان معا هوية واحدة. لذلك فالعلاقات الدولية حسبه هي علاقات القوة لا تخضع إلا لقانون واحد هو قانون المصالح الوطنية.[1]

ج- السيادة:

تعتبر السيادة من المحددات الأساسية المكرسة للوجود القانوني والسياسي للدولة، كما أنها تشكل إحدى الخصائص الجوهرية المرتبطة بالدولة الحديثة كتنظيم سياسي وقانوني. فالسيادة الوطنية تعد العنصر الأهم الذي يميز الدولة عن الوحدات الأخرى ذات الطبيعة السياسية والاجتماعية التي لا تكتسب صفة الدولاتية بحكم افتقارها لعنصر السيادة. ومن هذا المنطلق فإن الدولة ذات السيادة هي الكيان السياسي والاجتماعي الوحيد الذي يحق له احتكار أدوات القمع والإكراه المشروع والضروري للقيام بالوظائف الحيوية للدولة، كالحفاظ على النظام العام والاستقرار في الداخل، وحماية سيادة الدولة ووحدتها الترابية من التهديدات والمخاطر.[2] وعلى الرغم من أن سلام وستفاليا 1648 Westphalia of Peaceقد رسخ مجموعة من الترتيبات المؤسسية المكرسة لقدسية سيادة الدولة ومناعة حدودها الإقليمية، عبر إقرار مبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وذلك في إطار ما اصطلح على تسميته بثلاثية وستفاليا.[3] غير أن هذه الركائز المعيارية التي تتوخى تقديس سيادة الدولة وتعزيز هيبتها، فقدت كثيرا من جدواها في ظل المتغيرات الدولية التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة، وبالخصوص في ظل بروز قضايا جديدة على أجندة السياسة العالمية كمكافحة الإرهاب العالمي والجريمة المنظمة...بالإضافة إلى تنامي

---

[1] هانز جي. مورجنتاو، **السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام**، تر: خيري حماد، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965، ص 33.

[2] Dominique Chagnollaud, Science politique, **éléments de sociologie politique**, Edition Dalloz, Paris, 2010, p. 50.

[3] جيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية :النظريات البيدولاتية**، ترجمة قاسم مقداد، الموصل: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع)، ج 2، 2015، ص 44.

ديناميات التعاون الدولي وحركيات الاعتماد المتبادل التي تحولت تدريجيا إلى عولمة معقدة التركيبة، ومتعددة الفواعل ومركبة المضامين والأهداف[1].

فضلا عن ظهور خطابات تأسيسية جديدة ذات أبعاد قيمية باعتبارها متمحورة حول الإنسان، وما ترتب عنها من إقرار مفاهيم جديدة، كالأمن الإنساني، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، حق التدخل الإنساني والديمقراطي، الأمر الذي أدى إلى تفكيك القيم التي أسستها القواعد الآمرة" Jus Cogens " للقانون الدولي كمبدأ السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. فإذا كان عالم السياسة الفرنسي "برتراند بادي B. Badie ذهب للحديث عن عالم بلا سيادة[2] Un Monde sans souveraineté فإن جيمس روزنو J. Roseno قال بفكرة السياسة ما بعد الدولية [3] Post– internationalism كدلالة قطعية على تراجع مكانة الدولة بفعل تنامي دور الفواعل الدولية الجديدة وهو الأمر الذي يؤكد على تراجع النموذج الوستفالي للسيادة ومن ثم الدخول في العالم ما بعد وستفالي.

د– السياسة الخارجية:

إذا تأملنا تعريفات السياسة الخارجية لدى العديد من الباحثين والدارسين لحقل العلاقات الدولية، فإن الانطباع الأول الذي يرد إلى الذهن هو أنه لا يوجد إتفاق بين الباحثين حول تعريفها، وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تنضوي في إطارها العلاقة بينهما. إزاء ذلك، نجد أن الكثير من الدراسات خلطت ما بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، بأنها المجموع الإجمالي للسياسة الخارجية لكل الدول أو على الأقل لدول تعنيهم من الناحية العلميةّ وبالمقابل فإن جميس دورتي روبرت بلتسغراف يميلان الى القول بأن العلاقات الدولية ليست هي مجرد السياسات الخارجية لمجموعة الدول،

---

[1] مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 263.

[2] برتراند بادي، **عالم بلا سيادة: الدول بين المراوغة والمسؤولية**، تر: لطيف فرج، القاهرة: مكتبة الشروق، 2001.

[3] Rosenau, James, **Turbulence in World Politics**, Princeton University Press, 1990, p 6.

إذ أن مفهوم السياسة الخارجية يشير إلى تنفيذ وتشكيل وتقويم إختيارات السياسة الخارجية في دولة واحدة على أساس مصالح أو وجهة نظر هذه الدولة فقط،[1] فإن السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك لها جذورها الداخلية بغض النظر عن مدى البعد الدولي لهذه السياسة ، إذ أن السياسة تصنع في داخل الدولة بينما العلاقات الدولية تجري في الخارج في مكان بين دولتين أو أكثر من دون أن يعني ذلك أغفالنا للعلاقة الدولية والسياسة الخارجية ، وفي الوقت الذي يمكن القول، بأن السياسة الخارجية موضوع يضعه إلى حد كبير صناع القرار السياسي، فإن العلاقات الدولية تتضمن حصيلة قوى متعدد وشبكة من النتائج المترتبة على سلسلة من عمليات التفاعل (الفعل ورد الفعل)، للسياسة الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول الأخرى، والتخطيط للسياسة الخارجية ّ أمر ضروري بالنسبة للدولة الحديثة باعتبارها عضوا في المجتمع الدولي لا تستطيع العيش من دون المشاركة أولاً بوصفها القوة السياسية في المجتمع ثانياً، فالسياسة لأي دولة تنبثق من فلسفة نظامها السياسي الداخلي ومصالحها.[2]

3- مستويات تحليل العلاقات الدولية:

يركز باحثو العلاقات الدولية على انتقاء متغيراتهم التحليلية من أحد مستويات التحليل الثلاثة: مستوى التحليل الفردي (صانعوا القرار)، مستوى التحليل الوطني (الدولة)، ومستوى تحليل نظمي الدولي. وقد ساهمت كتابات كينيث وولتز Kenneth Waltz في صقل تصور "مستوى التحليل" من خلال مؤلفه الصادر عام 1959 بعنوان: "الإنسان، الدولة والحرب"، وفيه استعرض ما أسماه الصور الثلاثة IMAGES التي ترد ضمنها معظم التحاليل عن السياسة الدولية. وبحسب وولتز Waltz فإن الباحثين يوظفون متغيرات من المستويات الثلاثة إلا أنهم -ولضرورات منهجية- يميلون للتركيز على أحد هذه المستويات دون الأخرى.

---

[1] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص 93.

[2] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص 93.

أ. **مستوى تحليل الفرد:** يركز الباحث في هذا المستوى التحليلي على الطبيعة الإنسانية، والاستعدادات المسبقة (كالنزعة العدائية أو المسالمة)، إضافة إلى الأنظمة العقائدية للقادة السياسيين، والعمليات السيكولوجية التي ترافق مسار صناعة القرار وصانعي القرار.[1]

ب.**مستوى تحليل الدولة:** تضم عددا من المتغيرات الحكومية: مثل بنية النظام السياسي وطبيعة عملية صناعة القرار أي التفاعل بين السلطات الثلاث، والبيروقراطية، والأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، إضافة إلى العوامل المجتمعية كبنية النظام الاقتصادي، وتأثير المجموعات التي تتقاسم معتقدات مشتركة، الرأي العام، النقابات، مستويات الاستقطاب الإثني، فضلا عن الثقافة السياسية والأيديولوجية.[2]

ج. **مستوى النظام الدولي:** يتضمن متغيرات متنوعة مثل عدد القوى الكبرى في النظام وبالتالي طبيعة الاستقطاب القائم (بمعنى هل نحن إزاء أحادية قطبية أم ثنائية قطبية، ...)؛ توزيع القوة الاقتصادية والعسكرية بين الدول؛ واقع التحالفات العسكرية والتكتلات الاقتصادية. ويتضح من ذلك أن المستوى النظمي يتشكل من البيئة الخارجية التي تتقاسمها كل الدول.

وقد برز مستويين للتحليل في العلاقات الدولية مستوى الوحدة/الدولة ومستوى الفرد ورغبة في تضيق الفجوة بين مستوى التحليل الذى يهتم بالفرد والمستوى الآخر الذى يهتم بالدولة ككيان مجرد، اهتم فريق ثالث بوحدات أخرى أكثر شمولا، مثل النظام السياسي الدولي أو النظام السياسي الدولي الإقليمي، وأصبح الاختيار بين المستوى الجزئي والكلى للتحليل موضع حوار ونقاش كبير في نطاق علم العلاقات الدولية، وفى هذا الإطار برزت

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 37.

[2] محمد يوسف السويد، **مستويات التحليل في العلاقات الدولية**، مجلة الدبلوماسي، وزارة الخارجية: معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، أبريل 1990، ص 38.

عدة مستويات لتحليل الظاهرة الدولية، وهو ما انعكس في العديد من المفاهيم التي أصبحت محلاً للاهتمام بين الباحثين والمهتمين بعلم العلاقات الدولية، ومن ذلك مفاهيم: "السياسة الخارجية"، "التفاعلات الدولية"، "النظام السياسي الدولي"، "النظام الإقليمي". إلا أن هذا التقسيم تم النظر إليه باعتباره ليس إلا منهجاً أو إطاراً لتصنيف وحدات ومكونات العلاقات الدولية، وتبسيط دراستها وتحليلها، حيث يسمح هذا الإطار بالتعرف على أبعاد الظاهرة الدولية ومن ثم اختيار أحدها كبؤرة للتحليل. ويتدرج هذا التقسيم الثلاثي من المستوى البسيط "سلوك الدولة الواحدة" إلى مستوى أكثر تعقيداً، أي التفاعل بين دولتين وأكثر، ثم محاولة معالجة الإطار الكلى للأحداث والعمليات الدولية والذي يجمع بين كل أعضاء النظام الدولي، ولكن مع مراعاة أن الحدود الفاصلة بين هذه المستويات الثلاثة ليست جامعة. فالدولة لا تضع سياستها تجاه دولة ما بالنظر إلى إمكانات وقدرات تلك الأخيرة فقط، ولكن بالنظر إلى طبيعة وبنية وهيكل النظام الدولي ككل، ونظرا لأن كل دولة هي جزء من هذا النظام الدولي، فإن لسياستها الخارجية تداعيات من شأنها التأثير على هذا النظام[1].

ومن هنا تعددت المحاولات النظرية والتأصيلية للربط بين الدراسات حول هذه المستويات التحليلية، أو بمعني أدق بين هذه الاتجاهات الفكرية في تحليل مجالات ونطاقات دراسة العلاقات الدولية، انطلاقا من الاعتراف والاهتمام بطبيعة التداخل والتفاعل بين هذه المستويات على أساس أن فهم هذه العلاقات لا يكتمل بالتركيز على مستوى واحد فقط، بل تحليل كل هذه المستويات. ومع هذه الأهمية لهذه الرؤية الكلية، فإنه أمام تعدد وتعقد وتشابك الظواهر التي يتناولها علم العلاقات الدولية بالدراسة والتحليل، وأمام صعوبة الإلمام بها والتحكم التحليلي في مسارات تطورها، أصبح من المنطقي بل والطبيعي أن يتجه الباحثون، تحليلياً، إلى التركيز على أحد هذه المستويات، سعياً نحو مزيد من العمق في التحليل، وتعاطياً مع التطورات الراهنة في علم العلاقات الدولية، دون أن يعني ذلك

[1] محمد يوسف السويد، مرجع سابق، ص 38.

تجاهل تأثيرات المستويات الأخرى، أو العمل على الإشارة لتأثيراتها المتبادلة، وتداخلاتها وتفاعلاتها المستمرة.[1]

المحور الثالث: مسار تطور العلاقات الدولية: الحوارات المناظيرية في العلاقات الدولية

إن تاريخ العلاقات الدولية كفرع أكاديمي أو تخصص علمي يرجع جذوره إلى فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولكن المحاولات الأولى للتنظير في هذا الحقل تعود إلى ما بعد إنعقاد معاهدة وستفاليا عام 1648، حيث ظهرت البدايات الاولى لعملية التنظير للعلاقات الدولية على يد رائدي المدرسة القانونية "جروشيوس" والمدرسة الواقعية التقليدية" ميكيافلي"[2]. ولقد عرف مسار جهود التنظير في هذا الحقل مجموعة من الحوارات أو "المحاورات"، هناك من يقسمها إلى ثلاث محاورات، وهناك من يجعلها أربع حوارات علمية، ولقد كان الهدف من جميع هذه الحوارات أو المحاورات هو البحث في ماهية العلاقات الدولية أنطولوجيا وابستيمولوجيا ومنهجيا أي تحديد الطريقة أو الاسلوب الذي يتم من خلاله التنظير في حقل العلاقات الدولية " كيف نصل إلى صياغة ووضع نظريات علمية نفسر من خلالها العلاقات الدولية "، وهذا ما يصطلح عليه بـــ"فلسفة العلوم."

يميز أساتذة العلاقات الدولية بين أربع مراحل زمنية في تطور دراسة العلاقات بين الدول، وتعكس كل مرحلة من هذه المراحل جدلاً فكرياً (النقاشات النظرية) بين تيارات أكاديمية حاولت أن تدرس العلاقات الدولية من خلال مدخل أو مقاربة معينة. فمنذ نشأة هذا العلم مع تأسيس أول مقعد لدراسة العلاقات الدولية في جامعة Aberystwyth في ويلز في بريطانيا العظمى عام1919 ،[3] برزت تساؤلات أساسية كالتي يحاول الإجابة عنها أي مجال علمي آخر. ما موضوع الدراسة؟ وما حدود هذا العلم؟ وما أفضل الطرائق

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 38.

[2] محمد منذر، **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 6.

[3] علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية :الظاهرة والعلم**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004، ص 18.

للدراسة؟ وكيف نحصل على المعرفة التي تخدم الإنسانية؟ للإجابة عن هذه الأسئلة اختلفت الاتجاهات فيما بينها من حيث الأولوية ومن حيث المنهجية. فعلى سبيل المثال، عكست طبيعة مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى أولويات الباحثين في هذا المجال، إذ تركز اهتمام المفكرين والساسة على حد سواء على دراسة أسباب الحروب نتائجها على المجتمع الدولي، وكيف يمكن للدول حل نزاعاتها من دون اللجوء إلى الحرب كوسيلة للوصول إلى أهداف سياسية. وقد ظهر هذا في النقاش النظري الأول بين مدرستين هما المدرسة المثالية والمدرسة الواقعية.

1.2. النقاش النظري الأول:

كان لنتائج الحرب العالمية الأولى أثر كبير في تحديد طبيعة هذا الجدل، إذ دأب أتباع الفريق الأول الذي مثل ما سمي بالمدرسة المثالية Idealism في دراسة أسباب الحروب وكيفية مساعدة الدول على تجنب هذه الظاهرة التي أدت إلى قتل الملايين من الضحايا ودمار بلدان وبنى تحتية، وأعاقت الحياة للملايين الآخرين. فقد رأى أتباع هذه المدرسة ضرورة وضع مجموعة من القواعد والقوانين والمؤسسات الدولية مهمتها تخفيف حالة الشعور لدى الدول بعدم الأمان، وغياب الثقة في العلاقات الدولية. وفي هذا الإطار، جاء طرح الرئيس الأمريكي آنذاك ودروو ولسون Woodrow Wilson بضرورة تأسيس منظمة دولية تكون المرجعية للدول في سبيل الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين، وقد كانت عصبة الأمم League of Nations نتيجة هذا الفكر. جاء ذلك ضمن ما سمي بمبادئ ولسون الأربعة عشر التي نصت على احترام سيادة الدول، وإرادة الشعوب بتقرير مصيرها، وعدم جواز التدخل في شؤون الدول، والدعوة إلى ضرورة الانتقال إلى الدبلوماسية العلنية بدلاً من الدبلوماسية السرية التي كانت سائدة خلال القرون الماضية. وقد شكلت القيم والمبادئ الإنسانية منطلقاً لهذه المدرسة، إذ دعا أتباعها إلى ضرورة بناء العلاقات الدولية على أساس القانون الدولي والقيم والأعراف التي تقرها الشرعية الدولية،

لذلك أطلق على هذا التيار اسم المدرسة المثالية، إذ تنطلق مما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية.[1]

بالمقابل، كانت المدرسة الواقعية Realism التي انطلقت من أن دراسة العلاقات الدولية يجب أن تبنى على ما هو قائم، أي على الواقع، وليس ما يجب أن تكون عليه. فالواقع أن الدولة تبني سياساتها وعلاقاتها الخارجية على المصلحة الوطنية National Interest وقوة الدولة وليس على قواعد القانون الدولي إلاَ بقدر ما تخدم هذه القواعد مصلحتها الوطنية. وقد أشار أدوارد هولت كار Edward Halt Carr في كتابه "أزمة العشرين عام" The Twenty Years إلى أنه لا يوجد انسجام في المصالح بين الدول، بل هناك تعارض وتضارب بين المصالح يجعل الدول تسعى دوماً لزيادة قوتها لحماية مصالحها وأمنها الوطني.[2] امتد هذا الجدل خلال مرحلة بين الحربين العالميتين، إذ انتهى بتراجع المدرسة المثالية وسيطرة الواقعية نتيجة إخفاق عصبة الأمم، وعدم قدرة المجتمع الدولي على تجنب الحرب العالمية الثانية.[3]

2.2. النقاش النظري الثاني:

شكلت المنهجية المحور الأساس للجدل بين المدخل التقليدي Traditional Approach والمدخل العلمي Scientific Approach في دراسة العلاقات الدولية خلال العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين، إذ رأى أتباع التيار التقليدي أن العلاقات الدولية يجب أن تُدرِس من خلال دراسة التاريخ والقانون الدولي والفلسفة السياسية. وقد مثل هذا التيار هدلي بول Hedley Bull والذي يعد كتابه المجتمع الفوضوي The Anarchical Society أحد أهم المراجع في العلاقات الدولية بشكل عام، المدرسة الإنكليزية بشكل خاص. في حين مثل المدخل العلمي مورتون كابلان Morton Kaplan جامعة شيكاغو الذي شكل

---

[1] Brian Schmidt, **International Relations and the First Great Debate**, London: Routledge, 2012, pp. 16-18.
[2] Edward Halt Carr, **The Twenty Years Crises: An Introduction to the Study of International Relations**, London: Macmillan, 1939, p. 6.
[3] Martin Hollis & Steve Smith, **Explaining and Understanding International Relations**, New York: Oxford Press,1991, p. 17.

كتابه " النظام والتفاعلات في السياسة الدولية" International System and Process in Politics مرجعاً أساسياً للتيار العلمي. يستند هذا التيار إلى افتراضات المدرسة السلوكية Behaviorism في العلوم الاجتماعية التي تقول: إن سلوك الفرد، أو مجموعة الأفراد، أو الدولة يتم وفق نماذج تتكرر محكومة بقوانين أو شبه قوانين يمكن دراستها دراسة علمية مبنية على الملاحظة والتجريب[1].

3.2. النقاش النظري الثالث

في حين يركز النقاش النظري الثاني على مسألة المنهجية في دراسة العلاقات الدولية، كان موضوع هذا العلم والفاعلون في النظام الدولي وسلوكهم وموقعهم وأثرهم في تحديد معالم هذا النظام، المحور الأساس في الجدل الثالث. فمع بداية العقد السابع من القرن العشرين، كانت دراسة العلاقات الدولية تشهد تطوراً سريعاً، وقد سيطرت المنهجية العلمية المبنية على الافتراضات الوضعية بما أنتجته من تراكم هائل في مجالات عديدة في العلاقات الدولية، وخاصة الدراسات الأمنية. ففي العقود الثلاثة التي سبقت انتهاء الحرب الباردة، كانت الكتب والدوريات تزخر بالكتابات التي مثلت طرفي هذا الجدل. فبينما مثل الطرف الأول أتباع الواقعية الجديدة، أمثال كينث وولتز، وجوزيف غريغو، وجون ميرشايمر، مثلت كتابات روبرت كوهين وجوزف ناي الطرف الثاني في الجدل الثالث، وقد سميت هذه الكتابات بالليبرالية الجديدة المؤسساتية. في حين رأى أتباع الواقعية الجديدة أن الدولة القومية تشكل الفاعل الأساس في العلاقات الدولية، وتتصرف بشكل عقلاني، وتسعى لزيادة قوتها النسبية لتحافظ على مصلحتها الوطنية المعرفة بالأمن القومي، وعلى رأسه البقاء في ظل نظام دولي تغيب عنه السلطة المركزية، وبيئة دولية يسودها الغموض وعدم الوضوح وغياب الثقة بين الدول. فضلاً عن ذلك، يرى الواقعيون الجدد أن العلاقات الدولية هي صراع على القوة، وأن توازن القوى يمثل السبيل الأفضل

[1] Morton A. Kaplan, "The New Great Debate: Traditionalism vs. Science in International Relations," ***World Politics***, Vol. 19, No. 1, 1966, pp. 3-6.

إلى الاستقرار في النظام الدولي.[1] يرى أتباع الليبرالية الجديدة أن هناك قوى فاعلة أخرى فضلاً عن الدولة القومية تؤدي دوراً مهماً في العلاقات الدولية، مثل المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسية. كما يعتقد الليبراليون الجدد بأن غياب السلطة المركزية في النظام الدولي يقود إلى التعاون وليس إلى الصراع، كما يعتقد الواقعيون. أم المصلحة الوطنية فهي ليست بالضرورة معرفة دوماً بالأمن القومي، بل هي متعددة الجوانب، فهي الاقتصاد والبيئة والأمور الاجتماعية والثقافية تبعاً للمرحلة وأولويات للدولة. كان لهذا الجدل أثر كبير في نقل دراسة العلاقات الدولية من مراحله الأولى إلى مرحلة جديدة أسست لثورة منهجية جعلت علم العلاقات الدولية يحتل مكانة متقدمة بين العلوم الاجتماعية له تراث وتراكم معرفي هائل[2].

4.2. النقاش النظري الرابع

مع بداية العقد الثامن من القرن العشرين، ظهرت مجموعة من الكتابات التي أخذت تنتقد الأسس الابستمولوجية والمنهجية المبنية على الفلسفة الوضعية التي سيطرت مدة طويلة على دراسة العلاقات الدولية. ومع التطور الكبير الذي حققه علم العلاقات الدولية، إلا أن تيارات جديدة بدأت تنتقل من العلوم الاجتماعية وخاصة علم الاجتماع إلى العلاقات الدولية، تشير إلى أن مشروع الحداثة الذي بنيت عليه الوضعية لم يستطع تقديم ما سعى إليه الإنسان وهو تحريره وإطلاق فكره لصناعة الخير للإنسانية جمعاء. وقد سمي هذا الجدل مع بداية التسعينيات من القرن الماضي بالجدل الراهن، وهو بين التيارات الوضعية والتيارات الجديدة التي سميت بـــ "ما بعد الوضعية".[3]

---

[1] Ole Waever, "The Rise and Fall of the Inter-Paradigm Debate," in Steve Smith, Ken Booth, and Marysia Zalewski (eds.) *International Theory: Positivism and Beyond,* Cambridge: Cambridge University Press, 1996, p. 155.

[2] Paul Viotti & Mark Kuppi, **International Relations Theory**, New York: Pearson, 2010, p. 43.

[3] Renate Kenter, "The Art of the Possible: The scenario method and the 'Third Debate' in International Relations Theory," A master thesis in international relations, University of Amsterdam, November, 1998, p. 6.

جدول يوضح النقاشات النظرية الأربعة

الفترة	العشرينيات/ الثلاثينيات	الخمسينيات/الستينيات	الثمانينيات	التسعينيات
النقاش	النقاش الأول	النقاش الثاني	النقاش الثالث	النقاش الرابع
البارادايمات	المثالية ضد الواقعية	السلوكية العلمية ضد التقليدية	ما بعد الوضعية ضد الوضعية	البنائية مقابل العقلانية مقابل التأملية
الاتصال المنظوراتي	ثنائي الأطراف	ثنائي الأطراف	ثنائي الأطراف	متعدد الأطراف

3- فواعل العلاقات الدولية:

تنشط في الساحة الدولية مجموعة من الكيانات تعرف بالفواعل الدولية، مثل الدول والمنظمات الدولية وحتى الأفراد، ويستخدم مصطلح " فواعل " للحديث عن " اللاعبين" في العلاقات الدولية، وذلك ترجمة للمصطلح الإنجليزي Actors أو بالفرنسية Acteurs ووفقًا لتعريف قاموس روبرت Le Robert فإن الفاعل: " هو أي شخص يقوم بدور نشط ويلعب دوراً مهماً"، أما في مجال العلاقات الاجتماعية فإن مصطلح الفاعل: " يعني أي سلطة، أي هيئة أو أي مجموعة وحتى أي شخص من المحتمل أن يلعب دوراً."

أما Philippe Moreau Defarges فيعرف الفواعل على النحو الآتي: "هم كل هؤلاء الأفراد أو البنى التي يتعبر عن نواياها وتترجمها في أفعال" ويقصد بالفاعل الدولي: " كل

كيان سلطة أو منظمة أو جماعة أو حتى فرد هو في حركة أو نشاط عابر للحدود، أين هذا الكيان يؤثر على توزيع الموارد وتحديد القيم على الصعيد الكوني."

انطلاقا من ذلك، ما هي الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية؟ وما هي الأدوار التي يمكن أن تلعبها هذه الفواعل على المستوى الدولي؟

المحور الرابع: أنواع الفواعل الدولية

يمكن تصنيف الفواعل في العلاقات الدولية إلى:

1. الفواعل الدولتية STATE ACTORS

وهي الدول المستقلة ذات السيادة، والمنظمات التي تشكلها هذه الدول.

2. الفواعل اللا دولتية NON-STATE ACTORS

كل الفواعل التي تنشط في الشأن الدولي من غير الدول، كالشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية، الأفراد.. الخ.

1. الفواعل الدولتية

أسست معاهدات واستفاليا 1648 للدولة ومنحتها الأهمية اللازمة لتكون الكيان الثابت صاحب السيادة.[1] حيث اعتبرت الواقعية التقليدية الدولة الفاعل الوحيد والتي تقتصر عليه العلاقات الدولية، لكن عرف هذا المفهوم كثير من المراجعات والمرونة مع تطور الفكر الواقعي بالاعتراف بدور الفواعل الأخرى من منظمات دولية و إقليمية وحتى الشركات متعددة الجنسيات، لكن تظل الدولة الفاعل الأساسي في الفكر الواقعي،[2] في حين أعطى الفكر الليبرالي أهمية كبيرة للفواعل الأخرى من منظمات دولية و إقليمية وشركات متعددة الجنسيات وحتى الأفراد، بينما لم تلاقي الدولة كل هذا الترحاب في الفكر الماركسي الذي

---

[1] علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، ليبيا: الدار الجماهيرية، 1996، ص 51.

[2] للمزيد أنظر: عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، **التاريخ الأوروبي الحديث**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1995، ص 143.

اعتبرها احدى التجليات الرأسمالية القسرية والقهرية على المجتمع و دعا إلى زوالها، حيث ركز الفكر الماركسي في تحليله لتطور النظام الرأسمالي وللعلاقات الدولية على الطبقية.[1] ومع التسليم بوجود فواعل أخرى غير الدولة إلا أن الدولة هي التي أنشأت الفواعل الأخرى وهي التي حددت لهم الأدوار والوظائف التي يؤدونها، وهي التي تعمل على حمايتهم والدفاع عنهم.[2] وتعتبر الدولة فاعلا في العلاقات الدولية عندما تستطيع استخدام أحد عناصر قوتها المادية وغير المادية في تعديل سلوك باقي الفواعل الدولية خاصة الوحدات السياسية ذات السيادة، حيث تتمتع الدولة بالشخصية القانونية مما يسمح لها بان تكون موضوعا وفاعلا للقانون الدولي. وحين تكتمل عناصر قيام الدولة اكتمالا صحيحا ويصبح معترفا بها من جانب مثيلاتها، تتمتع هذه الدولة من الناحية القانونية بالسيادة ومن ثم بالمساواة مع الدول الاخرى. والدول هي وحدها تتمتع بكافة الاختصاصات الدولية كحق شن الحرب او وصنع السلام، ولأنها صاحبة سيادة فإنها تتمتع بميزة كبيرة تجعل منها مصدرا خالقا لقواعد القانون الدولي والذي يطبق عليها في الوقت نفسه[3].

في إطار العلاقات الدولية فإن الدول ذات السيادة هي دول مستقلة، ويحق لها أن تتخذ أي قرار تريده دون أن ترجع لأي سلطة أخرى ما دامت تلتزم بقواعد القانون الدولي، لكن ذلك لا يعني السلطة المطلقة للدول على المستوى الدولي، ولا يعطيها الحق في ممارسة سيادتها المساس بسيادة الدول الأخرى، فسيادة دولة ما هي محدودة بسيادة دولة أخرى، مبدأ تساوي سيادة الدول الذي يسمح بحماية الدول الصغيرة أما القوى الكبيرة – نظريا –، فالدول في العلاقات الدولية هي متساوية ولا يمكن إخضاع دولة لقواعد لم توافق عليها.[4]

---

[1] نايف بن نهار، مرجع سابق، ص 63.

[2] عمار بن سلطان، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: تاكسيج كوم، 2009، ص47.

[3] عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص ص41-43.

[4] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 96.

غير أن الدول لا تتساوى في الواقع على الرغم من انها تتساوى قانونيا، سواء من حيث المساحة او تعداد السكان والموارد الحالية والمحتملة ولا القدرة التكنولوجية وكذا لا تتساوى من حيث قدراتها العسكرية والجمع بين هذه المتغيرات هو الذي يسمح لنا بوضع ترتيب هرمي يسمح بتحديد دورها وقدرتها على التدخل على المستوى الدولي. غير أن المعطيات المادية ليست هي الحاسمة، فالدول تختلف من حيث نظمها السياسية والاقتصادية ومن حيث الايديولوجية السائدة، ومن حيث سلوكها اتجاه الدول الاخرى (سلوك سلمي أو عنفي، تعاوني أو نزاعي) وأخيرا تختلف من حيث قدرتها ونوعية خبرتها التاريخية.

بالمقابل، تراجعت الدولة كوحدة اساسية في المجتمع الدولي ويمكن ارجاع بداية هذا التراجع الى حركات الهجرة التي شهدها العالم في اعقاب تفكك الاتحاد السوفياتي، حيث ظهرت الاقليات الروسية كقوى صاخبة في كثير من الدول وفي اوروبا الشرقية. وبرزت في هذا الإطار انماط جديدة من الهويات المتجاوزة لنموذج الدولة القومية. وتتحرك الكثير من الهويات (اثنية، لغوية، دينية) بصورة بنائية جديدة واعلنت عن مكانها المستقل ذاتيا في المجالات المؤسسية الرئيسية (البرامج التعليمية، اجهزة الاعلام ...). وتعكس هذه التطورات تحلل الخصاص البنيوية الاساسية للدولة وخصوصا ضعف الهيمنة الايديولوجية، واهم مظاهر هذا الضعف فقدانها جزء من سيطرتها على العنف المحلي والدولي الذي أصبح في يد الجماعات الارهابية أو الانفصالية. كما تشهد الدولة عملية اعادة تشكيل السلطة من حيث الاخذ في الاعتبار حقوق الافراد واستشارة الاقليات مما يعني عدم قدرتها على اتخاذ القرارات والتحرك بحرية[1]. ويرى عديد الباحثين أن تراجع الدولة كوحدة اساسية في المجتمع الدولي وفي حياة الفرد يعود الى نهاية الحرب الباردة أين كفت الدولة عن كونها قوة التغيير الرئيسية خاصة بعدما اصبحت المصارف الدولية

[1] عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص ص 44-45.

والشركات المتعددة الجنسيات تنشط بشكل أكثر متجاوزة المفاهيم السياسية للدولة وخاصة مفهوم السيادة[1].

وهناك عاملان يشكلان تحديا لبقاء واستمرار الدولة وهما:

– تخطي الحدود القومية من قبل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية، الشركات العالمية، الأمر الذي ترتب عنه انتقال العلاقات الدولية من علاقات بين الدول الى علاقات عبر أو فوق الدول.

– الاندماج الاقتصادي الذي يشهد تطورا منذ نصف قرن، وازدياد الاعتماد المتبادل والتداخل بين أعضاء المجتمع الدولي، الشيء الذي يجعل من الصعب الفصل بين الأمن الوطني والعالمي، بمعنى انتهاء التطورات الاقتصادية القائمة على فكرة الاعتماد السيادي على الذات.[2]

2. الفواعل اللا دولتية

بعدما ظلت الدول الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، برزت على المسرح الدولي فواعل جديدة من غير الدول (عبر وطنية) تختلف في طبيعتها عن الدول وتنافسها، نذكر أهمها: الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية وحتى الأفراد.. الخ.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار المنظومة الشيوعية المبنية على الاقتصاد المخطط (من طرف الدولة) ، وما رافق ذلك من انتشار سريع لظاهرة العولمة وتوسع الرأسمالية الدولية، لم تعد تنحصر العلاقات الدولية فقط في الجوانب السياسية والإستراتيجية والدبلوماسية بل أخذت هذه العلاقات بعدا أكثر فأكثر اقتصاديا، الأمر الذي يظهر من

---

[1] حافظ عبد الرحيم وآخرون، **السيادة والسلطة، الآفاق الوطنية والحدود العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 ، ص 123.

[2] حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000 ، ص ص47– 48.

خلال وجود فواعل ذات طبيعة اقتصادية تنشط في إطار المجتمع الدولي وتؤثر فيه، كالشركات المتعددة الجنسيات،.. الخ.

هذه الفواعل تزايد دورها ونفوذها في العلاقات الدولية بما في ذلك دورها السياس ي بالموازاة مع تزايد تأثير العامل الاقتصاد ي في حسابات صناع السياسات الدولية.

أولا. الشركات المتعددة الجنسيات Multinational Corporations MNC

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أقوى الفواعل على مستوى الدولي وأكثرها ديناميكية وقدرة على التأقلم مع التحوّلات الدولية. فهل تعد هذه الشركات وسيلة لتحقيق التطور الاقتصادي العالمي ونقل التكنولوجيا، أم أنها أداة للهيمنة الرأسمالية الامبريالية للدول الكبرى؟

أكبر الشركات المتعددة الجنسيات في العالم كفواعل رئيسية في العلاقات الدولية،[1] لها من النفوذ والقوة الاقتصادية ما يوازي أو يتجاوز الكثير من الدول إذا ما قارناها رقم أعمالها بميزانيات بعض هذه الدول، ما يعطي هذه الشركات قوة تفاوضية كبيرة تجعلها على قدم المساواة مع الدول المضيفة وأحيانا الدولة الأم، والسؤال المطروح هو ما إذا كانت الشركات المتعددة الجنسيات تمثل لاعبا مستقلا في الساحة الدولية أم أنها مجرد أداة في يد الدولة الأم؟ حسب التقرير الأول الذي وضعته الأمم المتحدة بخصوص الشركات عبر قومية فإن وصف هذه الشركات بأنها "مواطن عالمي" حسبما هو شائع في الأدبيات الغربية هو غير صحيح، كما أشار التقرير إلى أن هذه الشركات لها مصالح عامة تتجاوز أحيانا المصالح الوطنية للدولة الأم.."، وقد تدخل هذه الشركات في صراعات سياسية وصراعات علاقات قوى مع الدول، حيث تتهم الشركات بالتورط في الكثير من النزاعات القائمة في القارة الإفريقية، وهذا حتى تتمكن من مواصلة نشاطاتها القائمة على استغلال الموارد الطبيعية عموما والطاقوية على الخصوص دون إعطاء أي أهمية لمسؤوليتها

[1] عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 50.

الأخلاقية والاجتماعية والصحية والبيئية، في مناطق أين سلطة الدولة التي من المفروض هي صاحبة السيادة تبقى نظريا.[1]

ثانيا. المنظمات غير الحكومية N.G.O

حسب منظمة الأمم المتحدة فإن أي منظمة دولية لم تنشأ بموجب اتفاقية دولية فإنها تعتبر منظمة غير حكومية (Non Govermental Organizations) فهي تنشأ من قبل الأفراد وفقا لنظام قانوني داخلي لدولة ما بخلاف المنظمات الدولية الحكومية التي تنشئها الدول.[2]

تمارس هذه المنظمات نشاطات وطنية ودولية تعاونية تطوعية غير ربحية لفائدة الصالح العام، تشمل مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والرياضية والدينية والإنسانية والبيئية، وهي مستقلة في نشاطها (سياسيا وماليا) عن الدول والمنظمات الدولية لكنها مرتبطة بإرادة الدول التي تنشط فيها، كما تمارس نشاطها طبقا للقوانين الوطنية المطبقة في الدولة التي يتواجد فيها مقرها، حيث تسعى إلى تقديم العوّن فيما يخص المسائل والمشكلات التي لم تستطع الدول حلها أو لا تريد التدخل فيها،[3] ومن أهم هذه المنظمات غير الحكومية في العالم نجد لجنة الهلال الأحمر الدولية، لجنة الصليب الأحمر الدولية، أطباء بلا حدود، منظمة العفو الدولية، منظمة هيومن رايتس ووتش، غرين بيس..الخ، بحيث تضاعف في السنوات الأخيرة بفعل ظاهرة العولمة عدد المنظمات خاصة تلك التي تنشط في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن البيئة[4].

تلعب هذه المنظمات غير الحكومية دورا حاسما في العلاقات الدولية، حيث ساهمت في إقامة بعض الضوابط الدولية، كالميثاق الدولي لمنع إنتاج واستخدام الألغام المضادة للأشخاص وإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة، ودفع المجتمع الدولي للاعتراف بحق التدخل الإنساني الذي تطور إلى مسؤولية الحماية الدولية، إذ يوما بعد يوم نشاهد الوزن

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص ص 127- 128.

[2] عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 55.

[3] عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 56.

[4] كارين منغست وإيفان اريغوين م تفت، **مبادئ العلاقات الدولية**، تر: حسام الدين خضور، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر، 2013، ص ص 252-253.

والتأثير المتزايد للمنظمات غير الحكومية في المجتمع الدولي ومنافستها للدولة كلاعب مركزي في العلاقات الدولية.

ثالثا. الأفراد:

في مرحلة سابقة من تاريخ العلاقات الدولية وحتى بداية القرن العشرين اعتبرت الدولة صاحبة الحق الوحيد في التمتع بالشخصية القانونية الدولية، في حين لم يكن للأفراد أي اعتبار أو فاعلية في العلاقات الدولية، لكن مع تطور العلاقات الدولية أصبحت سلوكات وتصرفات الأفراد تؤخذ أكثر فأكثر بعين الاعتبار، سواء كانت إيجابية أم سلبية، وفي جميع المجالات خاصة منها فيما تعلق بنشاطات الفرد السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية وحتى الأمنية.. مثل الأعمال التطوعية الدولية، الاستثمارات المالية المباشرة، المضاربة في الأسواق الدولية، وحتى النشاطات الإرهابية العابرة للحدود.. الخ، كما يساهم الأفراد خاصة في الإطار الجماعي في صناعة الرأي العام وفي المجتمع المدني الذي يؤثر ويوجه نشاط الدول الخارجي ونشاط المنظمات الدولية وحتى المنظمات غير الحكومية، وبالتالي نشأت المنافسة بين الفاعلين وشبكات الفاعلين لعصر ما بعد الدولة الذي شهد تراجعا للسيادة والحدود والشعوب ذات الانتماءات المنظمة.[1] هؤلاء الفاعلون يقدمون مكانا واسعا للفرد من خلال الشركات والجماعات والشبكات المتعددة القوميات في عالم ما بعد الحداثة، حتى بتنا نشهد تراجع الدولة– الأمّة لصالح فاعلين من الأفراد. خاصة بعد أن أصبح للفرد صفة الاداء أمام المحاكم الدولية تجاه دولته، فكيانه غدا يوازي ينافس وحتى يتفوق في كثير من الاحيان على الدولة. ومن أمثلة هؤلاء الأفراد المؤثرين في العلاقات الدولية نجد في مجال السياسة نلسون مانديلا قبل أن يصبح رئيسا، وفي مجال الاقتصاد والأعمال كل من بيل غيتس صاحبة شركة مايكروسوفت أو ستيف جوبز المؤسس المشارك لشركة أبل Apple وفي مجال الإعلام روبرت موردوخ صاحب شركة الإعلام الدولي نيوز كوربوريشن التي تتبعها قناة فوكس نيوز الأمريكية

[1] عبد القادر بوراس، **التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009، ص49.

القريبة من المحافظين، والذي يطلق عليه البعض لقب إمبراطور الإعلام. وتعتبر ظاهرة العولمة المحرك الرئيسي لتزايد دور الأفراد في المجتمع الدولي، من خلال تضاعف حركة تنقل الأفراد بين الحدود (المهاجرون بمختلف أصنافهم والسياح واللاجئون السياسيون...) والتبادلات الدولية وتطور حقوق الإنسان.. الخ، خاصة في ظل التطور السريع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي كفيسبوك وتويتر، حتى أن نشاطات بعض الأفراد أصبحت موجهة ضد الدول وتتناقض مصالحها مع مصالح الدول، ومن أكثر الأمثلة دلالة على ذلك الدور الذي لعبه بعض الأفراد- بغض النظر عما إذا كان نشاطهم ذاك إيجابيا أم سليبا في تفجير ما يعرف بالثورات العربية، سواء- بعض الشخصيات الأجنبية (الغربية) التي اشتهرت بنشاطاتها في هذا المجال أو بعض الشخصيات الوطنية في الدول العربية التي برزت خلال هذه الثورات خاصة من خلال نشاطها عبر شبكات التواصل الاجتماعي هذه الوسائل التي أصبح يتواصل عبرها يوميا ملايين الأفراد من مختلف دول العالم دون اعتبار لأي حدود تذكر.[1]

الفواعل العنيفة من غير الدول Violent non-state actors (VNSAs)

تجدر الإشارة إلى أن مصطلح "الفواعل العنيفة من غير الدول" لا يحظى باتفاق أكاديمي حوله. وهو عادةً ما يكون على تماس مع "مصطلحات أخرى" من قبيل الجماعات المسلحة Armed Groups أو الفواعل المسلحة من غير الدول Armed Non State Actorsوكذا المجموعات غير الشرعية وحركات التحرر Non-Legitimate Groups and Liberation Movements بحسب تفسير بيتر ولتيس.[2]

---

[1] أكرم حسام، موردوخ نموذجا "الفاعل الفرد" ظاهرة جديدة في التفاعلات الدولية،" **مجلة السياسة الدولية**، العدد 186، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، 2011، ص ص 17-21.

[2] Peter Willetts," transnational actors and international organizations in global politics" (356-383(, in: John Baylis & Steve Smith, The globalization of World Politics: an introduction to international relations, 2nd ed (Oxford: Oxford university Press, 2001), p. 358.

ومن جهته، يحصي فيل وليامز Williams Phil الجماعات التالية ضمن الفواعل العنيفة من غير الدول وهي

- أمراء الحرب: المنتشرين في كل من أفغانستان وبورما وسرياليون، وكونغو الدميقراطية،
- الميليشيات: يعدها ويليامز مثل أمراء الحروب لكن من دون قائد كاريزمي مثل والبشمريكة الكردية، الميليشيات المنتشرة في منطقة الساحل الأفريقي.
- القوات شبه العسكرية: وهي تشكل من عناصر مدنية أو قدماء الدفاع الذاتي العسكريين باتفاق ضمني أو معلن مع السلطات.. مثل قوات في كولومبيا، وفي الجزائر. وقد يحدث أن تخرج هذه الجامعات عن سيطرة الدولة.
- حركات التمرد: والتي يتراوح هدفها من استخدام العنف بين اسقاط النظام القائم والاستقلال عن السلطة الحاكمة.
- المنظمات الإرهابية: تشمل المنظمات الإجرامية، والعصابات والمرتزقة.

المحور الخامس: عوامل قوة الدولة (عوامل التأثير في الشأن الدولي)

لا ينصرف مفهوم القوة في معناه الى الفهم العسكري الشائع حصرا بل إلى مضمون حضاري أوسع ليشمل القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية...إلخ. ولكن أياً من مصادر القوة مهما تعددت لا تكتسب وزناً ولا تأثيراً بمجرد وجودها، وإنما يرتبط هذا الوزن بالتأثير في التدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال، فالقوة (Power) هي مجرد امتلاك مصادر القوة كالموارد والقدرات الاقتصادية والعسكرية والسكان وغيرها، أما القدرة (Strength) فتنصرف إلى إمكانية تحويل هذه المصادر إلى عنصر ضغط وتأثير في قدرات الآخرين. وبهذا المعنى

عرف روبرت دال Robert A. Dah القوة بأنها القدرة على جعل الآخرين يقومون بأشياء ما كانوا ليقيموا بها لولا ذلك.[1]

حيث تستمد الدولة قوتها من عدة عناصر مختلفة، وقد اختلف الباحثون والمفكرون في علم العلاقات الدولية حول تحديد عوامل قوة الدولة في المجال الدولي لكن أبرز من نظر في هذا المجال هو المفكر هانز مورغنثاو Hans Morgenthau فقد حدد عناصر قوة الدولة في عدة عوامل وهي: العامل الجغرافي، الموارد الطبيعية، السكان، التقدم الصناعي، درجة الاستعداد العسكري، الخصائص القومية، الروح المعنوية، نوعية الدبلوماسية.[2]

ومن هنا يجب أن نفرق بين القوة والقدرة:

* فالقدرة هي مجموع الطاقات والموارد التي تمتلكها الدولة، والتي تجعلها تتحرك في المجال الدولي بهدف تحقيق مصالحها القومية، وبعبارة أخرى فإن القدرة هي الموارد الخام التي لم تستخدم أو تستغل بعد.

* أما القوة فتعني تعبئة هذه الطاقات وتحريكها من خلال الإرادة والقرار السياسي، وتبدأ التعبئة من استخدام الأداة الدبلوماسية، فالأداة العسكرية... الخ وبمعنى آخر يمكن أن يكون لدى الدولة قدرة ما، ولكن لا تستطيع أن توظيفها بالنظر لفشل القيادة السياسية أو التنظيم السياسي فيها على التعبئة والوظيف.[3]

مما سبق يتضح أن القوة الشاملة بهذا المفهوم الواسع عبارة عن محصلة لكل المقومات المادية والمعنوية، وما يوفره التطور التقني للدولة، والتي يتم توظيفها في إطار الإستراتيجية الشاملة لتحقيق أهدافها المختلفة، أو يمكن تعريفها بأنها قدرة الدولة على

---

[1] كريس براون، مرجع سابق، ص 103.

[2] هانز جي. مورجنتاو، مرجع سابق، ص

[3] علي زياد العلي، **المرتكزات النظرية في السياسة الدولية**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017، ص ص 153-154.

استخدام كل مواردها المدركة (المحسوسة) وغير المحسوسة والمنظورة (المعنوية) بطريقة تؤثر على سلوك الدول الأخرى.

وفق هذا التصور، لم يعد الأهم في موضوع القوة امتلاك الدولة للموارد وإنما طريقة استخدامها وتوظيفها توظيفًا سليمًا لتحقيق الأهداف المتوخاة؛ إذ يمكن أن يكون لديك من موارد القوة الصلبة ما يفوق عدوك بأضعاف مضاعفة ولكنك إذا استخدمتها بطريقة خاطئة أو لم تدرك قيمة تلك الموارد فإنك تخطئ أهدافك أو تعجز عن تحقيقها.

من وجوه القصور الأخرى في المقاربة "المواردية" للقوة، اكتفاؤها بالعناصر الصلبة العينية القابلة للقياس، والتغاضي عن عناصر أخرى غير قابلة للقياس قد تلعب أدواراً حاسمة في الصراعات وفي استراتيجيات التأثير الخارجي. حيث يميل السياسيون والقادة العسكريين عموماً في تقديرهم لقوة الدول إلى القياس عند اتخاذ قرارات الحرب والسلم، ولكن ذلك كثيراً ما يوقعهم في حسابات خاطئة. فالقيادة والإرادة والاستراتيجية والسياق وصناعة الصورة والفاعلون من غير الدول، كلها عناصر ينبغي أخذها بعين الاعتبار في حسابات القوة.[1] حيث يقدم التاريخ السياسي للأمم والدول نماذج كثيرة من الحروب التي كانت مساراتها أو نهاياتها مخالفة لحسابات القوة الصلبة. من أمثلة ذلك حربي فيتنام وأفغانستان حيث انهزمت القوتان العظميتين أمام دولتين صغيرتين ومجموعات من المقاتلين لا يملكون من موارد القوة الصلبة ما يُعتد به. يعرض ريتشارد باركر في كتابه "سياسة الحسابات الخاطئة في الشرق الأوسط".[2] عدداً من الحالات التي أخطأ فيها الأمريكان والسوفييت حساباتهما في عقدي الستينات والسبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي في كل من فلسطين ومصر ولبنان.

وقد قيست قوة الدولة على مر التاريخ بتطبيق معايير معينة مثل عدد السكان والمساحة والموارد الطبيعية والقوة الاقتصادية والقوة العسكرية والاستقرار الاجتماعي ولكن تلك

---

[1] جوزيف فرانكيل، **العلاقات الدولية**، تر: غازي عبد الرحمن القصيبي، جدة: تهامة للنشر، ط8، 1984، ص ص 89- 90.

[2] Richard B. Parker, The Politics of Miscalculations in the Middle East, Indiana University Press, 1993, p. 58.

المعايير تغيرت بفضل التطورات التكنولوجية الجديدة. وتتسم بعض مظاهر قوة الدولة بالثبات وعدم التغيير، وتعتبر عوامل الجغرافيا والموارد الطبيعية من أبرز هذه المظاهر. وبالتالي ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين، الأولى: هي عوامل مادية، كالجغرافيا والديمغرافيا، والقدرة الاقتصادية[1] أما المجموعة الثانية: فهي عبارة عن عوامل غير مادية أو معنوية، كالثقافة، الأيديولوجيا، والروح المعنوية.. الخ والتي تؤثر بصفة كبيرة على السياسة الدولية للدول[2].

1. العوامل المادية

هذه العوامل تمثل أحد أهم مقومات قوة الدولة وتحدد بصفة مهمة سلوكات وتصرفاتها في العلاقات الدولية.

أولا. العامل الجغرافي:

عبر التاريخ كانت الأرض هي العامل الأساسي في التفاعلات السياسة الدولية. لذلك فان معرفة الجغرافيا أمر ضروري للتحليل الجيوسياسي. وبالتالي، للموقع الجغرافي أهمية بالغة في تحديد شخصية الدولة وتوجيه سياستها الخارجية باتجاهات معينة، بالإضافة إلى دوره في تحديد مصالحها الحيوية وتحديد دورها في الوسط الدولي، كما يؤثر الموقع الجغرافي للدولة في قراراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، ويؤثر أيضا في قوتها، إذ يعتبر بالنسبة لبعض الدول بمثابة المورد الوحيد لبقائها، في حين يكون في بعض حالات دول أخرى نقمة عليها خاصة إذا كانت هذه الأخيرة دول حبيسة أو حاجزة بين دول متصارعة، أو تملك حدودا برية مع دول أخرى تعرف نوعا من اللااستقرار واللاأمن. حيث تنقسم الدول تبعا لطبيعة مواقعها الجغرافية بالنسبة للماء أو اليابسة إلى دول حبيسة أو دول قارية مغلقة أي أن حدودها برية تماما أو تغلب على حدودها الصفة البرية

---

[1] جوزيف فرانكيل، مرجع سابق، ص 99.

[2] كارين منغست وإيفان اريغوين م تفت، **مبادئ العلاقات الدولية**، تر: حسام الدين خضور، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر، 2013، ص 192.

(الجزائر مثلا)، ودول بحرية إما لها حدودا بحرية تماما كاليابان والجزر البريطانية، وإما دولا تغلب على حدودها الصفة البحرية. وتكمن أهمية موقع الدولة بالنسبة للبحر واليابسة في تحديد طبيعة العلاقات التي تربط الدولة مع باقي الدول الأخرى خصوصا فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي والتجاري (تصدير واستيراد الموارد) وكذا الاتصال بالعالم الخارجي.[1] ويمكن تحديد هذا الإطار الجغرافي من خلال ثلاث عناصر أساسية تؤثر بصفة واضحة على قوة الدولة، وهي: الموقع، المساحة والحدود.

أ. الموقع:

إن لموقع الدول أهمية كبرى تتحدد من خلاله معطيات مهمة بالنسبة للدول وسياستها الدولية، كطبيعة المناخ الذي له تأثير مباشر على اقتصاد الدولة من خلال توفر الأراضي الخصبة ومصادر المياه الضرورية للإنتاج الزراعي الذي يمكن من خلاله تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي للدول، بالإضافة إلى الثروة النباتية والحيوانية، وكذا الموجود في هذا الموقع باحتوائه أو عدم احتوائه على الثروات. كما أن لموقع الدولة بالنسبة للبحر أهمية قصوى في العلاقات الدولية وفي تحديد توجه السياسة الدولية لهذه الدولة نحو البحر من عدمه، بحيث تختلف الدول المطلة على السواحل البحرية عن الدول الحبيسة أو المغلقة التي تجد نفسها في تبعية لدول الجوار المطلة على البحار خاصة في نشاطاتها التجارية، ويظهر لنا التاريخ أن العديد من دول العالم استطاعت أن تصبح إمبراطوريات كبرى بفضل أسطولها البحري العسكري والتجاري كبريطانيا العظمى التي وصل أسطولها إلى كل قارات العالم وسمح لها بالسيطرة على العديد من الممرات المائية

[1] محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**: دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، 2010، ص 18.

وكذا المواقع الإستراتيجية في العالم، واليوم نشهد تواجد حاملات الطائرات الأمريكية في كل بحار العالم[1].

ب. المساحة:

يطرح السؤال حول امكانية دولة بحجم إمارة موناكو أو كوبا أو حتى قطر بنفوذها المالي والإعلامي العالمي أن تصبح دولة عظمى؟ صحيح أن المساحة الكبيرة للدولة لوحدها لا يمكن أن تجعل من الدول قوى كبرى، إلا أنها تعد أحد أهم مقومات القوة بالنسبة للدولة، فالدولة التي يمكن تدميرها بقنبلتين هيدروجينيتين أو أقل من ذلك لا يمكن أن تصبح قوة كبرى مهما كسبت من مقومات القوة الأخرى، وإذا نظرنا اليوم إلى أكبر القوى العالمية نجد كل من الولايات المتحدة، روسيا والصين كلها دول كبيرة من حيث المساحة، كما أن الامتداد والعمق وكذا التجانس الجغرافي يعطي الدولة القدرة على مقاومة العدوان الخارجي، كما تسمح المساحة الكبيرة بالتنوع المناخي والبيئي بين مختلف أقاليمها مما يكسبها ميزة تنويع نشاطاتها الفلاحية والصناعية. بالمقابل، هناك دول مترامية المساحة كروسيا الإتحادية والبرازيل، ودول صغيرة المساحة كالبحرين وبلجيكا. وتفترض التحليلات التقليدية أن اتساع المساحة يعنى قدرة الدولة على استيعاب أعداد أكبر من السكان، مع تزايد احتمالات وجود الثروات الطبيعية، وتمتع الدولة بعمق استراتيجي طبيعي، بما يدعم قوتها، لكن ذلك ليس حتميا في كل الأحوال، فوقوع كندا في مناطق باردة يقلص من أهمية مساحتها، وقد تتمتع دول صغيرة بموارد كبيرة كالكويت. كما أن شكل الدولة من حيث التضاريس الطبيعية (جبلية، سهلية)، أو الحدود الخارجية، أو كونها جزراً أو أقاليم قارية، يؤثر بشدة على أهمية المساحة، ويطرح تداعيات معقدة بالنسبة لقوة الدولة[2].

---

[1] جمال زهران، **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 78.

[2] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 210.

ج. الحدود:

الحدود هي الإطار الذي يحدد شكل الدولة وهي الحد السياسي الفاصل بين سيادتها وسيادة دولة أخرى، لذلك شكل وطبيعة هذه الحدود مهم جدا بالنسبة للدول المتجاورة ويؤثر على طبيعة العلاقة فيما بينها سواء الإيجاب أو بالسلب، خاصة إذا كانت هذه الحدود طويلة جدا مثلما هو الشأن مثلا بين الجزائر وليبيا أو بين الجزائر ومجموع جيرانها، بحيث أن عدم الاستقرار الذي تشهده الدول المجاورة للجزائر يؤثرا سلبا على الجزائر وأمنها، فليس من السهل مراقبة كل هذه الحدود المقدر طولها بحوالي 6343 كلم خاصة في ظل تنامي نشاط مختلف منظمات الجريمة العابر للحدود،[1] بالإضافة إلى تعدد دول الجوار الذي قد يصل عددها بالنسبة لبعض الدول إلى تسع دول كما هو الشأن بالنسبة لدولة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث عندما اندلع النزاع في إحدى دول البحيرات الكبرى انتشر بسرعة في دول المنطقة حتى وصل عدد المتدخلين فيه إلى عشرة دول حتى سمى البعض هذه الحرب بالحرب العالمية الافريقية الأولى، لكن في نفس الوقت طول الحدود وتعدد دول الجوار يعتبر ميزة في المناطق التي تنعم بالسلام، بحيث يسمح لها بتطوير وتنويع علاقاتها مع هذه الدول وزيادة نشاطاتها التجارية والاقتصادية وخلق أطر إقليمية تواجه من خلالها تأثيرات العولمة[2].

ثانيا. العامل الديمغرافي:

يقصد بالعامل الديمغرافي العنصر البشري ووزنه كعامل من عوامل قوة الدولة الذي يمثل ثقلا جوهريا بين عوامل قوة الدولة، كونه يمثل قوة العمل اللازمة لإدارة شئونها، وتطوير اقتصادها، كما يتيح لها القوة البشرية اللازمة وخاصة فيما يتعلق بالشؤون العسكرية من حيث إمداد القوات والجيش باحتياجاتهما من الأفراد، بحيث نجد بعض الدول تضطر إلى

[1] Iratni, Belkacem (2017) 'Security challenges and issues in the Sahelo-Saharan region the Algerian perspective,' Friedrich-Ebert-Stiftung, Peace and Security Centre of Competence Sub-Saharan Africa, p. 17. Available at: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/fes-pscc/14012.pdf

[2] هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص 29.

جلب العمالة الأجنبية أو حتى تجنيد الأجانب في صفوف قواتها العسكرية.[1] وحينما يمارس السكان نمطا معينا او أنماطا مختلفة من القيم والثقافات التي تتجسد فيه والتي يمكن أن نقول أنه من خلالها يعبر عن ارادته القومية والوطنية ومن شانه أن يؤدي أدوارا مباشرة أو غير مباشرة تكون كأدوات قوة تؤثر في الشعوب الأخرى، لكن مع اشتراط التجانس في التركيبة السكانية، بحيث كلما تعددت الجماعات العرقية والقومية المكونة للدولة الواحدة كلما زاد معها خطر الصراع بين هذه الجماعات سواء بهدف الوصول إلى السلطة أو المطالبة بالانفصال، هذا بالإضافة إلى مسألة الهوة المتزايدة بين تناقص الموارد الطبيعية بفعل الاستهلاك المفرط وتزايد عدد السكان (نظرية مالتوس)، الأمر الذي يؤدي تزايد الفقر بين السكان أو يدفع بعض الدول إلى الاعتداء على دول أخرى لتوفير احتياجات سكانها.[2]

ثالثا. العامل العسكري:

تكتسي القوة العسكرية مركزا متقدما بين عوامل قوة الدولة من حيث درجة الأهمية، بحيث تعتمد الدول بشكل رئيسي على قوتها العسكرية للحافظ على أمنها وحماية سيادتها من أي تهديد أو عدوان كان، كما تسمح القوة العسكرية للدول بفرض نفسها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية،[3] بالرغم من أن هذه الأخيرة لم تعد الأداة الوحيدة للتأثير في السياسة الدولية.

وتشمل القوة العسكرية لأية دولة، بصفة رئيسية، قواتها المسلحة بأفرعها؛ البرية، والجوية، والبحرية وكفاءتها القتالية ومواقع انتشارها، إضافة إلى العلاقات التي تربط الدولة بالدول الأخرى، بما تحتويه من تعاون عسكري أو تحالفات عسكرية. وتلعب القوة العسكرية أدورا متعددة في العلاقات الدولية، ففي المجال السياسي والدبلوماسي تعد الأداة

---

[1] محي الدين إسماعيل الديهي، مرجع سابق، ص 5.

[2] زكي رمزي، **المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة**، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1983، ص 20.

[3] جوزيف فرانكيل، **مرجع سابق**، ص 132.

العسكرية من أهم أدوات السياسة الخارجية بالنسبة للدول، بحيث يستخدم الردع لتحقيق أهداف السياسة الخارجية في وقت السلم، كما تستخدم الأداة العسكرية كوسيلة ضغط عند التفاوض وفرض الشروط على الطرف الأخر (الأقل قوة)،[1] في المقابل يرتبط ويستند العامل العسكري على عوامل أخرى تساهم في تحقيق قوة الدول، مثل قدرة الدولة الاقتصادية والتقدم التقني والتكنولوجي بالإضافة إلى العامل الديمغرافي، فبالنسبة للعامل الاقتصادي وحتى التكنولوجي تسمح القدرة الاقتصادية للدولة بزيادة النفقات العسكرية وتجهيز الجيوش (القوات البرية، البحرية والجوية) وتطوير الأسلحة التقليدية وغير التقليدية كالأسلحة النووية وصناعتها، وكذا وسائل النقل العسكرية وتوفير نفقات التدخل في المناطق البعيدة جغرافيا بالنسبة الدول الكبرى[2].

رابعا. العامل الاقتصادي:

إقليم الدولة يشمل ما تحت الأرض من موارد اقتصادية طبيعية، كمصادر الطاقة (البترول، الفحم، الغاز، المواد النووية)، أو ثروات معدنية (كالحديد، والقصدير، والذهب)، إضافة إلى ما يوجد على سطح الأرض من تربة (ومصادر مياه) تتيح إنتاج الموارد الغذائية (كالقمح) أو الموارد الزراعية (كالقطن). ويشمل إقليم الدولة كذلك ما حول الأرض من مياه إقليمية في البحار والمحيطات، وامتداداتها تحت البحر (الجروف القارية). وتتمثل أهمية الموارد الاقتصادية فيما تتيحه للدولة من قدرات مالية تمثل عنصر قوة مزدوج (مورد + قدرة)، كما أنها تمثل الأساس المادي للنمو الاقتصادي، والتبادل التجاري في إطار الاقتصاد الدولي. وتتفاوت الدول بشدة من حيث امتلاك أو عدم امتلاك مثل هذه الثروات، وتأثيراتها على قوتها في حالة وجودها أو عدم وجودها. يمكن رصد أهمية العامل الاقتصادي في قياس قوة الدولة، من حيث الجوانب النظرية والعملية، نظرياً؛ تطرح بعض المطارحات النظرية دوره في تحليل العلاقات الدولية حيث يشكل

---

[1] المرجع نفسه، ص 132-133.

[2] أ. أبادوراي، **إستخدام القوة في العلاقات الدولية**، تر: عبد الله حسين، مصر: وكالة الصحافة العربية، 2020، ص 10.

العامل الاقتصادي حجر الزاوية بالنسبة للاتجاه الماركسي التقليدي والجديد، فأكثر دول العالم تأثيراً في الساحة الدولية هي تلك الدول التي تحوز أقوى اقتصاديات.[1] تاريخياً، احتل العامل الاقتصادي مكانة متميزة في تفسير بروز ظاهرة الاستعمار والمستعمرات الجديدة لدى الاتجاه الماركسي، نظراً لسعي الدول الأوربية الرأسمالية توسيع الأسواق والبحث عن الموارد الأولية. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، ظهرت الولايات المتحدة كقوة اقتصادية مؤثرة في العلاقات الدولية لفترة الحرب الباردة، وتمكنها من السيطرة على مؤسسات دولية منها؛ مؤسسة التنمية الدولية مؤسسة التمويل الدولية والاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، وصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي.

خامسا. العامل التكنولوجي:

أضحت التكنولوجيا من وسائل القوة السياسية للدولة ومحاولة فرض إرادتها على المجتمع الدولي حتى بالنسبة للدول النامية مثل كوريا الشمالية وإيران. ويتوقف التقدم التكنولوجي على مدى ما تحققه الدولة من تقدم علمي في مجالات الدراسة لأبنائها في المدارس والجامعات والمعاهد التخصصية، وإقامة مراكز الدراسات والبحوث والتطوير التكنولوجي، وتشجيع الباحثين على الابتكار، وتزويد المعامل بالمعدات التكنولوجية الحديثة التي تساعد الباحثين على تطوير بحوثهم، وإرسال البعثات إلى الخارج، حيث الدول المتقدمة، وتبادل المعرفة التكنولوجية معها. ولا تقتصر فائدة التقدم التكنولوجي على الجانب العسكري أو النووي فقط، بل له مردودات إيجابية على التطور الزراعي والصناعي وخدمات النقل والصحة والتعليم. واليوم تعتبر الدول التي تمتلك هذه التكنولوجيا والتي دخلت عصر الثورة الرقمية هي الدول الأكثر قدرة للتأثير في العلاقات الدولية[2].

---

[1] جوزيف فرانكل، مرجع سابق، ص ص 103- 104.

[2] هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص ص 32-34.

وبالعودة إلى التاريخ نجد الدول التي حدثت فيها الثورة الصناعية هي التي احتلت مراكز قيادية في العالم وشكلت النظام الدولي الجديد وحددت قواعده بما يخدم أهدافها ومصالحها الإستراتيجية، لذلك يعد العامل التكنولوجي من أهم العوامل المحددة لقوة الدولة.

أما الدول المتأخرة تكنولوجيا فليس لديها القدرة على منافسة الدول التي تمتلك التكنولوجيا الحديثة، فهي تتأخر عنها بعشرات وأحيانا بمئات السنين، بحيث سمح التقدم التكنولوجي لهذه الدول بالتأثير القوي والمستمر على العلاقات الدولية، الأمر الذي جعلها تتسابق لاحتلال الريادة في هذا المجال من خلال الاعتماد على أكبر شركاتها التي تنشط في مجال التكنولوجيات الحديثة وخاصة منها تكنولوجيا الاتصال كالإنترنت والتكنولوجيا العسكرية وتكنولوجيا الفضاء. أما عن علاقة العامل التكنولوجي بعوامل القوة الأخرى، يعتبر التطور الصناعي والتكنولوجي من أهم أدوات التغيير لكل عوامل القوة الكامنة لدى الدولة ولقواعد السلوك الدولي وحتى لطبيعة العلاقات الدولية.[1]

2-العوامل غير المادية:

أولا. العامل الثقافي:

تسعى الدول لتشكيل ثقافة وطنية خاصة بشعبها، تسمح لها بالحفاظ على تجانس ووحدة مجتمعها وحماية خصوصيتها الثقافية من الاختراق الثقافي الأجنبي، بحيث إذا انهارت المنظومة الثقافية للدول ومعها الهوية انهارت الدولة وتمزقت معها وحدتها. لكن بالرغم من ذلك تسعى الدول لاستغلال وتوظيف عامل الثقافة والتاريخ والهوية والدين لتحقيق أهداف سياستيها الخارجية، خاصة مع الدول التي تشترك معها في نفس القيم الثقافية، فكما تختلف الأمم في انتماءاتها الثقافية والحضارية فإن العديد منها ينتمي إلى نفس المنظومة الثقافية مثل العالم العربي الإسلامي، وقد تتوسع مسألة الاشتراك في القيم الثقافية لتدخل

[1] Robert Gilbin, **War and Change in World Politics**, Cambridge University, Cambridge University Press, First published ,1981. 33

ضمن ما يعرف بالثقافة العالمية وهي مشتركة بين كل الإنسانية، مثل ثقافة حقوق الإنسان، وهي تعتبر عوامل مساعدة لتحقيق التعاون بين الدول والعيش بسلام.[1]

ثانيا. عامل القيادة السياسية:

ويرتبط هذا العامل بالإطار السياسي المؤسسي الذي تتفاعل فيه موارد القوة الأخرى للدولة، على نحو يمكن أن يفرز أو لا يفرز قدرات أدوات قوة مؤثرة، إذ أنه هو الذي يخلق النظامSystem الذي يمكن في إطاره تحويل الموارد إلى قدرات، أو إهدار الموارد المادية والبشرية وتبديدها. فدولة مثل روسيا الإتحادية تمتلك موارد قوة هائلة (مساحة، سكان، موارد الطبيعية، خبرات، ثقافة) تمكنها من أن تكون قوة عظمى متكاملة، إلا أن سلبيات النظام السياسي قد أدت إلى تحولها لدولة تعاني من مشكلات واختلالات مزمنة، إضافة إلى ما يمثله جهاز الدولة ذاته (بمؤسساته الدبلوماسية، والثقافية، والأمنية) من أدوات قوة تمارس تأثيراتها مباشرة على الساحات الإقليمية والدولية، لتحقيق مصالح الدولة.[2]

وقد قدمت دراسات تحليل القوة مؤشرات مختلفة بشأن العناصر المرتبطة بقدرة النظام السياسي، سواء أكان يتم النظر إليها، كمتغيرات وسيطة تحكم عملية تحويل الموارد إلى أشكال وأنماط جديدة لعناصر قوة الدولة، أو كعناصر قدرة مستقلة تضاف كأدوات إلى إمكانيات الدولة. لكن يمكن الاقتصار على رصد ما يلي:

أ – استقرار النظام السياسي: فهناك نظم سياسية غير مستقرة، بمستويات أدت إلى انهيار هيكل السلطة المركزية، وتفكك الدولة في بعض الأحيان (يوغوسلافيا، الصومال)، أو تفجر العنف المسلح داخل الدولة لفترة طويلة (أفغانستان)، ونظم سياسية تمتلك مؤسسات مستقرة تكفل إدارة العملية السياسية داخل الدولة دون مشكلات قائمة أو محتملة، وتتيح

---

[1] جمال زهران، **مرجع سابق**، ص 70.

[2] علي جلال معوض، **مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية**، مصر: مكتبة الإسكندرية، 2019، ص 99.

إتخاذ القرارات القومية على أسس تتسم بالعقلانية وفق قواعد محددة، كمعظم النظم السياسية في أوروبا الغربية[1].

ب – أداء النظام السياسي: ويرتبط هذا العنصر بكفاءة النظام السياسي في إدارة شؤون الدولة، وامتلاكه الكوادر التنظيمية والمهارة الفنية اللازمة لتعبئة واستخدام الموارد الأساسية لصالح المجتمع، بدءا بجمع الضرائب، مرورا بتطوير الاقتصاد وتحديث القوات المسلحة، وصولا الى إدارة السياسة الخارجية، فهناك دول تفتقر إلى الموارد كاليابان تمكنت من تعويض النقص عبر تطوير المهارات التنظيمية والفنية، والعكس صحيح حيث معظم دول العالم الثالث. وتركز تحليلات عديدة على عنصر تعتبره شديد الأهمية، هو التأييد الشعبي للنظام الذي يمثل سبب ونتيجة في علاقته بالاستقرار والأداء السياسيين، ويمثل كذلك مورد قوة في الوقت نفسه، فالنظم السياسية بدون غطاء شعبي تصبح عاجزة عن الاستمرار والبقاء. وهكذا، فإن موارد القوة تمثل عنصرا رئيسيا للقوة القومية، لكن مشكلتها هي أن تأثيراتها لا تسير في اتجاه واحد، كما أن تحولها إلى أدوات قوة يتوقف على عوامل مختلفة، وبالتالي فإنها تمثل في الغالب قاعدة لقوة الدولة، حيث يتم النظر إليها كأساس يمكن استنادا عليه تحويل القوة الكامنة – بدرجة أكبر أو أقل– إلى قوة فعلية، إضافة إلى ما تقدمه أحيانا من تفسيرات جزئية لعملية التأثير في حالات عديدة[2].

ثالثا. الوحدة الوطنية:

تعتبر الوحدة الوطنية الأساس في استقرار الدول وأمنها، وهي التي يقوم عليها البناء الوطني السليم، لذلك تحظى بأولوية على ما عداها من أهداف وغايات، كالهوية والمشاركة وبناء المؤسسات وغيرها. من هنا فإن أي مساس بالوحدة الوطنية من شأنه تقويض السلم المجتمعي وتفكيك النسيج الاجتماعي، بما يترتب عليه من تهديد لوجود

[1] Lewis w. Snyder, "Identifying the Elements of State Power," *Comparative Political Studies*, 20(3), 1987, pp. 322-323.

[2] جمال زهران، مرجع سابق، ص 79.

الدولة وبقائها، وعليه فإن الوحدة تشكل بحق أهم الثوابت الوطنية وأكثرها إلحاحا وحيوية. حيث يرتكز مفهوم الوحدة الوطنية على ركيزتين أساسيتين[1]:

أ. الجانب المعنوي أو السيكولوجي القيمي، الذي يرتبط بالمواطنين ووحدتهم وتماسكهم، بمعنى آخر تعظيم الروابط التي تشكل نسيج المجتمع وقوام اللحمة بين عناصره ومكوناته. وأساس هذه الروابط دائماً الانتماء وحب الوطن والرغبة في العيش المشترك.

ب. الجانب المادي الإقليمي والقانوني، الذي يرتبط بالأساس بوحدة الدولة وتكاملها، وقيام نظم قانونية ودستورية ومؤسسية تكفل الحفاظ على الوحدة والشعب وتماسكه وترابط مقوماته وعوامل وجود الوطن.

من هنا تأتي أهمية الوحدة الوطنية باعتبارها القاعدة الأساسية لإقامة أي دولة حديثة، وعلى بناء نموذج للتقدم والديمقراطية. ويتفق معظم الباحثين حول الأولوية التي تحظى بها الوحدة الوطنية في بناء هذا النموذج، فالوحدة الوطنية أحد أضلاع مثلث يشكل قاعدة ارتكاز للدولة الحديثة، وتشمل:

أولاً: الوحدة الوطنية وما تمثله من علاقات تماسك وترابط بين مختلف عناصر الدولة والمجتمع: إقليميا وقيمياً واجتماعياً وثقافياً، وهي علاقات تجمع في إطارها بين ماضي الدولة وانجازاتها السابقة، وبين حاضرها وما تشهده من نهضة وتطور، ومستقبلها وما يمثله من رؤى واستشرافات.

ثانياً: انتماء وطني يسمو على مختلف الانتماءات والولاءات الأخرى. فالوحدة الوطنية والانتماء الوطني كلاهما لا يتناقض مع التعددية، بل يفرضها ويزدهر من خلالها، على أن تجري هذه التعددية، بمظاهرها وتفاعلاتها، من خلال إطار يحترم سمو الهوية الوطنية على مختلف الهويات، واحترام الانتماء الوطني والولاء للوطن من قبل جميع الأفراد والجماعات على اختلاف ولاءاتهم وانتماءاتهم.

---

[1] معهد البحرين للتنمية السياسية، أنظر الرابط: الوحدة الوطنية شرط للنهضة والبناء – معهد البحرين للتنمية السياسية (bipd.org)

ثالثاً: الشراكة بين المجتمع المدني والدولة بمؤسساتها المختلفة، هي شراكة تكفل مشاركة واسعة في عملية بناء الدولة، وفي تحقيق النهضة والتنمية. ولا تتحقق مثل هذه الشراكة عادة دون ضمانات دستورية وقانونية تكفل ليس فقط حق المشاركة على قدم المساواة للجميع، بل وتعزز سيادة القانون وحقوق مختلف الجماعات والأفراد، على اختلاف انتماءاتها السياسية أو المذهبية أو الثقافية أو العرقية. حيث وتلجأ مختلف دول العالم إلى أدوات التنشئة السياسية لتعزيز الوحدة الوطنية، وتنظيم مشاعر الولاء للوطن وتأكيد القواسم المشتركة التي تجمع بين أبناء الشعب الواحد.[1]

وبالتالي، فالوحدة الوطنية تعني الاتفاق حول القيم العليا بين الجماعات المختلفة اللغوية، والعرقية، والدينية، والشعور بالانتماء إلى جماعة أكبر (الجماعة الوطنية) بحيث تعلو على الولاءات الضيقة، وبصورة طواعية ومن خلال الإيمان بأهمية الانتماء ومن ثم التسليم بأحقية وأهمية النظام السياسي للممارسة السياسية على عموم الجماعة الوطنية.[2]

المحور السادس: الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية

1. الاتجاه المثالي في دراسة العلاقات الدولية:

أولا. النظرية المثالية:

يصنف هذا المنظور ضمن ما يسمى بالنظريات المعيارية التي تهتم بما يجب أو ينبغي أن يكون، ولقد ظهر كمنظور أو تصور يفسر العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى على إثر الإعلان عن مبادئ الرئيس الأمريكي "ويلسن" WOODROW WILSON الأربع عشرة عام 1916، وإنشاء عصبة الأمم المتحدة، ومن أبرز مفكري هذا المنظور "راؤول دندوران" DANDURAND RAUL، وجوهر اهتمام هذا المنظور في فهمه وتحليله

[1] معهد البحرين للتنمية السياسية، أنظر الرابط: الوحدة الوطنية شرط للنهضة والبناء – معهد البحرين للتنمية السياسية (bipd.org)

[2] عبد السلام إبراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في إفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 294.

للعلاقات الدولية يتمحور حول البحث في:" كيف يجب أن يتصرف السياسيون في المجتمع الدولي" وليس الاهتمام بـــ " كيف يتصرف السياسيون فعلا"[1].

وبناء على هذا، تقدم المثالية تصورا مثاليا للنظام الدولي يقوم على[2] :

تشكيل نظام دولي مقنن ومنظم تحكمه أسس وقواعد القانون الدولي، وتسوده العدالة والمساواة والسلم والأمن.

- المبادئ والأسس التي يقوم عليها التصور المثالي:

يحدّد كلود "L. CLAUDE" أهم المبادئ والأسس التي يقوم عليها التصور المثالي في مقاله المعنون ب"" الصراع بين المبدأ والبراغماتية في العلاقات الدولية" The tension between principal and pragmatism in international relations"، وتتمثل هذه المبادئ في:

– مبدأ عدم الاعتداء: وهدف هذا المبدأ هو توفير الأمن لجميع الدول قوية كانت أو ضعيفة في إطار ما يسمى بـــ" الأمن الجماعي" والسلام الدائم والشامل للنظام الدولي ككل.

– مبدأ عدم التدخل: ويعتبره" كلود" مبدأ أساسيا قانونيا وأخلاقيا، يجب أن يحكم سلوك الدولة في النظام الدولي.

– مبدأ المساواة: يرى" كلود" أن هذا المبدأ يحمي الدول الصغيرة من ضغوط الدول الكبرى.

ولقد قدم التصور المثالي الذي لا زالت لأفكاره إلى يومنا هذا تأثير تصورا خاصا به حول تحقيق الأمن والسلم الدوليين، واللذان يتحققان عبر الآليات والميكانيزمات التالية:

بناء نظام وفق قواعد القانون الدولي التي يلتزم بتحقيقها الجميع، وتسهر على احترامها محكمة العدل الدولية.

---

[1] بييتر سوتش وجوانيتا إلياس، **أسس العلاقات الدولية**، تر: منير محمود بدوي السيد، الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2013، ص91.

[2] Inis L. Claude, 'The tension between principle and pragmatism in international relations', review of international studies, 19, (03), 1993, pp. 216-218.

إن تحقيق الأمن الدولي، والقضاء على النزاعات والحروب واللجوء إلى استخدام القوة العسكرية يتحقق عبر آلية نزع التسلح.[1]

يتطلب تحقيق السلم والأمن الدوليين انتشار ثقافة سلمية عالمية تؤمن بها الشعوب والأفراد الذين يلعبون دورا كيرا في تحقيق هذا السلم إلى جانب دور الفواعل الدولية فوق قومية كالمنظمات الدولية غير الحكومية، الحركات السلمية العابرة للقومية، بالاضافة إلى تشكيل مجتمع مدني عالمي موازي للدولة، أي أن مهمة إقرار الأمن والسلم الدوليين عند المثاليين لا توكل مهمتها إلى الدول، بل توكل إلى الفواعل دون الدولاتية وفوق الدولاتية.[2]

2. الاتجاه الواقعي في دراسة العلاقات الدولية:

أولا. النظرية الواقعية:

الواقعية كما يرى كثير من الباحثين ليست نظرية واحدة بل أقرب الى مجموعة من النظريات أو نموذج معرفي Paradigm يشترك فيها معظم المنتمين له، يعتمد على فرضيات عامة، وتمتاز هذه الفرضيات بالتماسك فيما بينها. يعتمد على النظرية الواقعية The Realistic Theory باتجاهاتها الفكرية المعاصرة بشكل كبير في فهم وتفسير السلوك السياسي الخارجي الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا، وهذا ما يدفعنا إلى ضرورة التعرض لدراسة أصولها وافتراضاتها النظرية التي تقوم عليها، بالإضافة إلى دراسة اتجاهاتها الفكرية المعاصرة (الواقعية الهجومية، الواقعية الدفاعية، الواقعية النيوكلاسيكية) نظرا لما قدمته هذه الاتجاهات من اسهامات تساعد وتسهل عملية فهم وتفسير الفكر السياسي الأمريكي المعاصر، وفهم طريقة تعامله مع مستجدات النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، فضلا عن استشراف تطلعاته المستقبلية[3].

---

[1] Inis L. Claude, Op.cit, p. 217.

[2] استيفاني لوسن، **العلاقات الدولية**، تر: عبد الحكم أحمد خزامى، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014، ص 59.

[3] دنكن بل، **الفكر السياسي والعلاقات الدولية: تنويعات على أوتار واقعية**، تر: فاضل جتكر، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2015، ص ص 11-12.

جاءت النظرية الواقعية كرد فعل وكانتقاد للنظرية المثالية التي قدمت نظرة مثالية أخلاقية تفاؤلية للعالم لتركيزها على ما يجب ان يكون، فضلا عن فشلها في الحيلولة دون اندلاع الحرب العالمية الثانية، ولهذا جاءت النظرية الواقعية لدراسة العالم انطلاقا مما هو كائن، مقدمة بذلك تفسيرا واقعيا له.[1]

– الأصول الفكرية الفلسفية للنظرية الواقعية:

ترجع النظرية الواقعية او الواقعية السياسية في دراسة العلاقات الدولية في جذورها الفكرية والفلسفية إلى طروحات فلسفية لمجموعة من المفكرين والفلاسفة الاوروبيين الأوائل من أمثال المفكر الاغريقي" ثيوسيديدس" Tucydides، والمفكر الايطالي" ميكيافيلي"، والمفكر الانجليزي" توماس هوبز"[2].

أ– أفكار المفكر الاغريقي" ثيوسيديدس" Tucydides:

عاش" ثيوسيديدس" في الفترة الممتدة ما بين (395–460 ق.م) في العالم اليوناني القديم، حاول خلال هذه الفترة تفسير الحرب التي كانت قائمة آنذاك بين مدينتين يونانيتين: أسبارطة وأثينا، والتي أطلق عليها تسمية الحرب" البيلوبونيزية"" بلوبونيز" ما بين" (404–431 ق.م)، ولقد خلص من خلال بحثه في أسباب هذه الحرب إلى مجموعة من الأفكار كانت بمثابة افتراضات أولى لتفسير العلاقات الدولية في شقها الصراعي" الحرب" تفسيرا واقعيا، ومن بين هذه الافتراضات التي قدمها "ثيوسيديدس" ما يلي[3]:

1. الفاعل الاساسي في السياسة الدولية آنذاك" العالم اليوناني" هي "دول المدينة" City State.

2. سلوك الدول هو سلوك عقلاني.

3. الدول تبحث في سلوكها الخارجي عن القوة فقط، وتقوم على أساس " القوة" بتحديد وحساب مصالحها.

---

[1] بيتر سوتش وجوانيتا إلياس، مرجع سابق، ص 10.

[2] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص 24.

[3] دنكن بل، مرجع سابق، ص ص 16–17.

4. تبلور مفهوم التهديد الذي تجسد في تهديد" أثينا لاسبارطة"، بالاضافة إلى تبلور مفهوم المصلحة.

5. يؤدي سباق التسلح" الذي كان بين أثينا وإسبارطة" والزيادة في القوة العسكرية لإحدى الدول إلى تشكيل هذه الأخيرة تهديدا لأمن جيرانها، وهذا ما يمهد لنشوب الحرب.

6. النظرة المتشائمة للطبيعة البشرية القائمة على الحقد والكره.[1]

ب- أفكار" نيقولا ميكيافيلي Niccolo Machiavelli (1469- 1527 م):

قدم "ميكيافيلي" خلال القرن السادس عشرة مجموعة من الأفكار الفلسفية لتفسير الممارسة السياسية للحاكم آنذاك في عصره، ومن بين أهم هذه الأفكار: التركيز على دور" القوة" في الممارسة السياسية للحاكم، وفي ضمان أمن الدولة وبقائها، كما رأى" ميكيافيلي" أيضا بأن:

"السياسة هي تصارع من أجل المصالح" بناء على نظرته التشاؤمية للطبيعة البشرية[2]، كما رأى "ميكيافيلي" أيضا بأن المجال السياسي أو السياسة له قواعده وقوانينه الخاصة به والتي تنفصل عن القيم والأخلاق، وبهذا أسس لمبدأ" فصل الدين عن الدولة" لأن الهدف الأساسي عند ميكيافيلي هو كيفية محافظة الأمير على دولته، وضمان أمنها واستمرارها[3].

ج- الاسهامات الفكرية لـــ "توماس هوبز" "Tomas Hobbs": (1588-1679 م):

انطلق "توماس هوبز" في تفسيره وفهمه لسلوك الدول والواقع الدولي من فكرة جوهرية هي:

"النظرة التشاؤمية للطبيعة البشرية" أو كما سماها "حالة الطبيعة" التي تتسم في نظره بالفوضى واللا استقرار، وصراع الكل أو الجميع ضد الجميع، مقترحا لتجاوزها تشكيل

---

[1] دنكن بل، مرجع سابق، ص 17.

[2] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص 62.

[3] علي زياد العلي، مرجع سابق، ص ص 200-201.

دول ذات سيادة وسلطة مطلقة داخليا، وذات قوة خارجيا تمكنها من الاعتماد على نفسها في ظل نظام دولي فوضوي، تسعى فيه إلى تعظيم قوتها بهدف الحفاظ على بقائها[1].

تتفق الأفكار الفلسفية لكل من " ثيوسيديدس" و"ميكيافيلي" و"توماس هوبز" على مجموعة من الافتراضات التي شكلت الأسس الفلسفية للطرح الواقعي، أهمها: اعتبار السياسة الدولية سياسات قوة، وأن الحصول على القوة وتحقيق المصلحة القومية هو الهدف الأساسي لسلوك الدول، وأن جميع الدول تسعى للحفاظ على بقائها وضمان استمراريتها، والدفاع عن مصالحها في ظل نظام دولي فوضوي، فضلا عن اتفاقهم حول اعتبار " الدولة" فاعلا رئيسيا في العلاقات الدولية.[2]

د- الطروحات الفكرية المعاصرة:

تشير الواقعية الكلاسيكية أو التقليدية إلى الواقعية التي ظهرت على اثر اسهامات هانس مورغانثاو Hans Morgenthau في أواخر ثلاثينات القرن العشرين، ومطلع الاربعينات من خلال كتابه حول" السياسة بين الأمم Politics Among Nations سنة 1948 الذي أسّس لدراسة أكاديمية للسياسة الدولية والعلاقات الدولية[3]، وقد هيمن الفكر الواقعي الكلاسيكي لعقود زمنية طويلة خلال الحرب الباردة على حقل العلاقات الدولية إلى غاية أواخر العقد السابع من القرن العشرين تاريخ ظهور ما يسمى ب" الواقعية الجديدة" أو "الواقعية البنيوية" على يد" كينيث وولتز"، وعلى هذا الأساس نعت الفكر الواقعي الذي ساد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى عقد السبعينات بـــ "الفكر الواقعي الكلاسيكي او

---

[1] علي زياد العلي، مرجع سابق، ص 202.

[2] بول ويلكينسون، **العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جدا**، تر: لبنى عماد تركي، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، 2018، ص 10.

[3] راجع: هانز جي. مورجنتاو، **السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام**، تر: خيري حماد، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965.

التقليدي، ونعت الفكر الواقعي الذي ظهر مع أواخر عقد السبعينات ب" الفكر الواقعي الجديد أو البنيوي".[1]

3.أسس ومبادئ النظرية الواقعية:

حدد ميلر ولين Lynn-Jones & Steven E. Miller ستة مبادئ يقوم عليها البناء النظري للنظرية الواقعية، وهي[2]:

1. اعتبار الدول الركائز الرئيسية للنظام الدولي الفواعل الأساسية في السياسة الدولية.

2. الفوضى هي السمة الطاغية على الحياة في السياسة الدولية

3. تسعى الدول دائما لتعظيم قوتها وضمان أمنها.

4. إن الدول في سعيها لتأمين مصالحها وتحقيق أهدافها، تتصرف دائما وفقا لحسابات عقلانية.

5. إن الدول تميل إلى الاعتماد على الذات واستخدام القوة العسكرية لتثبيت مكانتها وتحقيق غاياتها.

6. إن توزيع القوة بين الدول هو المحدد الاساسي لأنماط السياسة الخارجية لهذه الدول والسياسة الدولية في النظام الدولي.

المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها الفكر الواقعي:

لقد ساهم كل من" إدوارد هولت كار Edward Hallet carr ومورغانثو في التحول نحو المنهج العلمي في دراسة العلاقات الدولية من خلال اسهاماتهم المفاهيمية والنظرية، حيث أسس مورغانثو لإطار مفاهيمي يقوم عليه الفكر الواقعي، ومن أهم هذه المفاهيم، ما يلي[3]:

---

[1] علي زياد العلي، مرجع سابق، ص 206.

[2] Sean M. Lynn-Jones & Steven E. Miller, "Preface," in: Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones & Steven E. Miller (eds.), Perils of Anarchy: Contemporary Realism and international security (Cambridge: MIT Press, 1995), p. 20.

[3] تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث، **نظرية العلاقات الدولية التنوع والتخصص**، تر: ديما خضرا، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص ص 174-175.

أ. مفهوم القوة: التي عرفها بأنها:" سيطرة الانسان على عقول الآخرين وأفعالهم"، وبناءا على هذا المفهوم، فسر مورغانثو" السياسة الدولية بأنها صراع على القوة، وأن الهدف النهائي للدول في النظام الدولي يتمثل في تحصيل القوة واكتسابها والمحافظة عليها.[1]

ب. مفهوم المصلحة الوطنية: تكمن المصلحة الوطنية حسبه في الحفاظ على القوة التي تضمن استقرار واستمرار الدولة، والسعي إلى تعظيم القوة، وهذا ما يشير إلى وجود ترابط بين مفهومي القوة والمصلحة الوطنية أو المصلحة القومية لأنه حسب مورغانثو يكون تحديد المصلحة القومية وفقا للقوة.، لأن الدول حسبه تتصرف وفقا لمصالحها المحددة بموجب قوتها النسبية، حيث تساهم زيادة القوة في تحقيق هذه المصالح.[2]

ج. مفهوم توازن القوى: يرى الواقعيون بأن توازن القوى هو الضامن الحقيقي لتحقيق السلام والأمن العالمي، ويكون ذلك من خلال توزيع القوة بين الدول، والحيلولة دون تمكين احداها من تحقيق الهيمنة.[3]

2. الاتجاهات النظرية المعاصرة داخل المنظور الواقعي:

أولا. الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية أو النسقية (النيو–واقعية):

هناك مجموعة من نقاط الاختلاف والتشابه بين الاتجاهات الفكرية داخل المنظور الواقعي في فهمهم وتفسيرهم للسياسة الدولية، ويمكن تحديد أهم العناصر المشتركة بينهم في ثلاثة عناصر أساسية، تشكل ما يعرف بـــ " زوايا المثلث الواقعي"، وهي كما يلي[4]:

أ. عنصر الدولاتية Statism: يعتبر الواقعيون الكلاسيكيون والجدد بأن الدولة هي الفاعل الوحيد في النظام الدولي، بحيث" تبقى هي المعلم الدائم من معالم السياسة العالمية الحديثة"، لأن الدولة حسب نظرهم هي الممثل الشرعي للإرادة الجماعية للشعب، وهي التي تحتكر الاستخدام المشروع للقوة الفعلية في المجتمع، توكل إليها مهمة إصدار

---

[1] ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 26.

[2] تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث، مرجع سابق، ص 183.

[3] المرجع نفسه، ص ص 183–185.

[4] جمال سلامة علي، **تحليل العلاقات الدولية: دراسة في إدارة الصراع الدولي**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2013، ص 312.

القوانين وتنفيذها، كما يرى الواقعيون أيضا بأنه يوجد إلى جانب الدولة فواعل أخرى من غير الدول كالشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية، لكن هذه الفواعل حسب الواقعيين تضل غير مستقلة عن سلطة الدولة، وهي توجد في نظام دولي تفرضه الدول" حكما وقانونا".[1]

ب. عنصر البقاء Survival: يرى الواقعيون بأن الهدف الأسمى والأساسي والغاية والأولوية القصوى لجميع الدول هو ضمان بقائها وحماية أمنها، وهذا ما لخصه "هينري كسنجر" في قوله:" إن بقاء الدولة هو مسؤوليتها الأولى والقصوى، ولا يمكن المساومة عليها أو تعريضها للخطر"، وبناءا على هذه الفكرة، يستبعد بل ويرفض الواقعيون الكلاسيكيون والجدد فكرة قيام" مجتمع دولي"، ويدللون ذلك بحجة غياب وجود مشترك ثقافي واحد، وغياب وجود مؤسسات مشتركة يمكنها أن تعبر عن هوية جماعية مشتركة.[2]

ج. الاعتماد على النفس أو العون الذاتي Self Help: يرى الواقعيون التقليديون والجدد بأن مبدأ الاعتماد على النفس أو العون الذاتي هو مبدأ تفرضه بنية وظروف النظام الدولي الفوضوية على الدول، بحيث في ظل غياب وجود سلطة عليا تحتكر الاستخدام الشرعي للقوة، فإنه لا يمكن للدول أن تحقق أمنها إلا عن طريق سياسة أو مبدأ العون الذاتي أو الاعتماد على النفس.[3]

– استشراف مستقبل النظام الدولي وفق المنظور الواقعي:

من أبرز رواد الواقعية الجديدة" كينيث والتز Kenneth Waltz، جون ميرشايمر JOHN MEARSHEIMER ولاين كريستوفر Layne Christopher وقد قدم هؤلاء استشرافا

---

[1] Jean Jacques Roche, "**Théories Des Relations Internationales**", 5 édition, France : Montchrestien, 2004,
p. 33.

[2] جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 244.

[3] أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص 242.

لمستقبل النظام الدولي خلال العقود القادمة بناء على الافتراضات الجوهرية التي تقوم عليها الواقعية البنيوية أو الجديدة، ومن أهم السيناريوهات التي أوردوها ما يلي[1]:

1.نهاية نظام الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

2.قيام نظام متعدد الأقطاب بسبب التحول الذي يشهده النظام الدولي على مستوى توزيع القوة بين الولايات المتحدة الأمريكية وقوى عظمى جديدة ستظهر وستوازن الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وأن هذه الأخيرة تتراجع مكانتها الاقتصادية إلى جانب الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يشير إلى انتقال النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب على المستوى الاقتصادي بصعود الصين اقتصاديا، وبروز ألمانيا قياديا في أوروبا، وسعي اليابان إلى تحقيق استقلالها عن أمريكا، وبروز الدور الروسي في السياسة الدولية.

3. سيناريو اتسام السياسة الدولية بتصاعد الاضطراب والعنف والصراع.

4. استخدام الولايات المتحدة الأمريكية قوتها" العسكرية" لزيادة هيمنتها وتحقيق الأمن والثروة والمحافظة على نموذجها الامبريالي.[2]

يحدد المنظور الواقعي بشكل عام، والنظرية الواقعية الجديدة أو البنيوية طبيعة النظام الدولي بناء على عوامل مادية ترتبط بعدد القوى الموجودة في النظام الدولي، وطبيعة العلاقات القائمة بينها، وعلى أساس طبيعة علاقات القوة القائمة بين القوى الكبرى، صنفت الواقعية طبيعة النظم الدولية إلى: نظام دولي أحادي القطبية، نظام دولي ثنائي القطبية الجامدة، نظام الثنائية القطبية المرنة، نظام التعددية القطبية الجامدة، ونظام التعددية القطبية المرنة.[3]

3. المنظور الليبرالي" التعددي" في تفسير العلاقات الدولية:

---

4 استيفاني لوسن، **مرجع سابق**، ص 66.

[2] سكوت بورتشيل وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، تر: محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014، ص ص 67-68.

[3] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 369.

تعود نشأة الفكر الليبيرالي التقليدي(Liberalism) إلى أطروحات المفكرين" الإغريق" كأفلاطون " التي أسست أحد أهم مبادئ الفكر الليبرالي والمتعلق ب" مبدأ النزعة الفردية" الذي يقوم على فكرة جوهرية تؤمن بضرورة "احترام الحريات والحقوق الأساسية المدنية والسياسية والدينية والاقتصادية" للإنسان من طرف السلطة. وينطلق رواد الفكر الليبرالي في تأكيد هذا المبدأ من مسلمة" الطبيعة الخيرة للانسان الذي يعيش حياة السلام ضمن قواعد القانون الطبيعي". ويعتبر"إمانويل كانت" "Immanuel Kant" (1724-1804) من أبرز المفكرين الليبراليين الأوائل[1].

أسس ومبادئ المنظور الليبرالي:

ينطلق الليبراليون في تفسيرهم للعلاقات الدولية من مجموعة من الأفكار والمسلمات الجوهرية التي تؤسس لمبادئ يقوم عليها هذا المنظور، وهي[2]:

- الطبيعة الخيرة للإنسان التي تدفعه نحو إرساء وتحقيق السلام.

- الحرب والعدوان هي سمة أساسية للعلاقات الدولية، ولكنها ليست صفة دائمة ولصيقة بها لأنها نتيجة الفكر البشري القابل للتغيير.

- النظام الدولي في نظر الليبراليين عبارة عن مجموعة من متعددة من الدول، تعيش وتتفاعل فيما بينها في ظل غياب سلطة مركزية، غير أن غياب هذه الأخيرة حسب الفيدراليين لا يؤدي إلى صراع بين الدول التي تدرك بأن السلام هو الأفضل لها من الحرب.

يؤمن الليبراليون بأن تطبيق" الرأسمالية" في المجال الاقتصادي القائمة على الحد من سلطة تدخل الدولة، وتشجيع التجارة الحرة والملكية الخاصة، تؤدي إلى إرساء نظام ديمقراطي وسلام دائمين الفرد المتمتع بالحرية في أفكاره وممارساته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية هو وحدة التحليل الأساسية والمركزية في المنظور الليبيرالي.

---

[1] جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 318.

[2] نايف بن نهار، مرجع سابق، ص ص 46-49.

إمكانية ضبط وتوجيه سلوك الفرد من خلال القوانين والدساتير المدنية ومؤسسات الدولة.
الايمان بفكرة الفدرالية الدولية كآلية لاقرار الأمن والسلام الدولي.
– دمقرطة العلاقات الدولية، وإنشاء الحكومة العالمية، وتعزيز علاقات التعاون والإعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي، وفتح المجال أمام التجارة الحرة، وضمان تطبيق حقوق الانسان واحترام حرياته، وترسيخ مبدأ المساواة، وحكم القانون، أخلقة العلاقات الدولية، وإرساء اجراءات ديمقراطية مؤسساتية جماعية في شكل منظمات دولية تهتم بمعالجة النزاعات الدولية، تعمل على تحقيق الأمن الجماعي والسلام العالمي، وهذا ما يؤدي إلى تجنب حالة الحرب.

وحتى الثمانينيات كانت الراديكالية (الماركسية) البديل الرئيسي للتقاليد الواقعية والليبرالية السائدة. وعندما أخذت الواقعية والليبرالية النظام الدولي كقضية مسلمة بها، قدمت الراديكالية تفسيرا مختلفا من جانبها للصراع الدولي، بالإضافة إلى تقديم مخطط لتحول أساسي في النظام الدولي.

3. المنظور الماركسي في العلاقات الدولية:

يرتبط الاتجاه الماركسي في تحليل العلاقات الدولية بمرجعية فلسفية على قدر كبير من العمق. تتمثل هذه المرجعية فيما يعرف بالمادية الجدلية، وهي تعود إلى عالم الاجتماع والاقتصاد كارل ماركس (1818–1883)، وبدرجة أقل علائقية، برفيق دربه ومعاونه فريديريك إنجلز (1820–1895) الذي ساعده في تحرير "البيان الشيوعي communist manifesto". غير أنها (المادية الجدلية) في الواقع لم تكن ابتكارا خاصا به، بل تعود إلى تأثره بالتراث الفكري الكبير لأستاذه جورج فريديريك هيجل (1818–1831).

ويندرج تحت مسمى (النظرية الماركسية في العلاقات الدولية) العديد من التيارات التي تقدم مُقاربات مختلفة لتفسير العلاقات الدولية، وتتناول بصورة خاصة مسائل التباين بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتفسير ظواهر هامة في العلاقات الدولية مثل:

(الإمبريالية، النزاعات الدولية، التبعية، التبادل اللامتكافئ، والعولمة)، ومع اختلاف هذه التيارات واختلاف تفسيراتها إلا أنها تشترك في جذورها المنبثقة عن الفكر الماركسي[1].

أولا. النظرية الإمبريالية:

استمد لينين جوهر أفكاره حول الإمبريالية من أطروحات كل من جون هوبسون ورودلف هلفرونغ، وفي تعريفه لها يقول: "إن الإمبريالية هي الرأسمالية في مرحلة من التطور تكون فيها الرأسمالية المالية واحتكارات القوى المهيمنة ويصبح فيها تصدير رأس المال في غاية من الأهمية، وتقسيم العالم بين التروستات [جمعيات الرأسماليين]. وهي المرحلة التي يكون فيها تقسيم جميع أراضي العالم بين القوى الرأسمالية قد اكتمل ."

وبحسب التعريف السابق، يرى لينين أن الرأسمالية الإحتكارية مرادفة للإمبريالية، وأنها نتيجة لأربعة عوامل هي:

1 –تركيز الإنتاج في إتحادات أو نقابات أو تروستات كأدوات احتكارية[2].

2 –التنافس على المواد الأولية الخام واحتكارها.

3 –تطور الأولجياركيات المصرفية التي تحتكر التمويل الصناعي.

4 –تحول الإستعمار التقليدي إلى إستعمار جديد من خلال تقسيم العالم المُستعمَر إلى مناطق نفوذ.

ويرى لينين أن الإمبريالية تنتج عن الحاجة المُلحة في تصدير رأس المال إلى الأسواق الخارجية، وهو الأمر الذي يصاحبه توسع في نفوذ النظام الرأسمالي وسيطرته عالمياً.

وأما في حالة حدوث حرب ما بين النظامين الرأسمالي والإشتراكي، فحينها يُعزى تفسيرها لعدوانية الرأسمالية ومن ثم تكون نتيجتها إنتصاراً شاملاً للإشتراكية، وبحسب زوال مخاطر التطويق الرأسمالي وتعميم الإشتراكية في العالم تزول إمكانيات وإحتماليات

---

[1] روبرت غيلبين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004، ص 55.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 173.

الحروب، ويقول جوزيف ستالين Joseph Stalin في هذا السياق: "من أجل تدمير حتمية الحروب، لا بد من تدمير الإمبريالية."

وبالعودة لتصورات لينين حول الإمبريالية، نجد بأنه يعتبر الإمبريالية خياراً حتمياً للدول الرأسمالية وليست مجرد "خياراً مفضلاً" كما كان يرى كارل كاوتسكي-Karl Kautsky، وبالتالي لا يمكن تجنب حقيقة أن تطور الرأسمالية الإحتكارية سيفضي بها إلى هذا المآل أي الصراع -بحسب تصوره-.[1]

وعلى الرغم من أن تيار الإمبريالية يقدم تفسيرات حديثة لظاهرتي الإمبريالية والصراع الدولي في حقل التنظير للعلاقات الدولية، وأنه كذلك أحدث نقلة نوعية في الفكر الماركسي، حيث تتضح معالم هذه النقلة في أنها أولى المحاولات للتطوير على أفكار كارل ماركس وإضفاء البعد الدولي عليها ودراسة الظواهر الدولية ومحاولة تفسيرها، إلا أن هذا التيار تعرض للإنتقادات حيث وُجهت عدة انتقادات له على النحو التالي :

1 -تركيز إهتمام الماركسيين في البيئة الداخلية للمجتمع الواحد، اعتقاداً منهم بأن التحولات الكبرى تبدأ من تناقضات المجتمع الواحد.

2 -عدم فصلهم بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للدولة، وبالتالي تجاهلهم للبيئة الخارجية للمجتمع، وفي ذلك يقول فلاديمير لينيين: "ليس هناك فكرة أخطر وأشد ضرراً من الفكرة المتمثلة في فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية."

3 -يهتم التنظير في العلاقات الدولية بجوانب أخرى إضافة للجانب الاقتصادي، الذي يُعد محور تفسير الماركسيين للظواهر المختلفة[2] .

4 -عدم إلمام الماركسيين بالظواهر الدولية واقتصارهم على ظاهرتي الإمبريالية والصراع الطبقي، وجعلهما كمتغيرين أساسيين في تحليلهم من خلال اعتبارهم الطبقة كفاعل (Actor) والإمبريالية كقوة محفزة (Motive)

---

[1] روبرت غيلبين، مرجع سابق، ص 57.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 321.

5 –رغم أن العلاقات الدولية هي علاقات بين الدول، فإن الماركسيين التقليديين ينكرون دور الدولة، بل ويذهبون إلى حد دعوتهم بضرورة زوال الدولة معتبرين أن الصراع ليس صراعاً دولياً (أي بين الدول)، وإنما صراع طبقي بين الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا وهو صراع آيديولوجي– إقتصادي[1].

6 –الإنتقادات التي طالت "حتمية" لينين حول ربطه ما بين الرأسمالية والإمبريالية، حيث يفترض أن الدولة الرأسمالية ينتج عنها حتماً الممارسات الإمبريالية، ولكن الواقع يُبين أن الدول الرأسمالية لم تكن كلها إمبريالية، كما أن الدول الإمبريالية لم تكن كلها رأسمالية بالضرورة، وهو ما شكك في صدق هذا الافتراض وما ترتب عليه من تفسيرات وتحليلات.

وكما تمت الإشارة للدور البارز الذي أداه تيار الإمبريالية على الفكر الماركسي بشكل خاص حيث استقى العديد من المفكرين والاقتصاديين من تيار اللاإمبريالية وطوروا عليه أفكاراً جديدة وتفسيرات مختلفة، تمثلت بتيار رفض التبعية–Dependency Theory والذي يندرج تحت ما سيعرف لاحقاً بـــ التنظير النيو–ماركسي.[2]

ثانيا: الماركسية الجديدة

تقترب النظرية الماركسية الجديدة في رؤيتها للعلاقات الدولية من المدرسة الواقعية الجديدة، حيث تركز كل منهما على تحليل بنية النظام الدولي، وتختلفان في نظرتهما داخل تلك البنية ففي حين تنطلق الواقعية الجديدة من منظار ميزان القوى، وتحافظ الماركسية على منظورها المادي الاقتصادي وفق منطق من يملك ومن لا يملك، مرتكزة على مجموعة من القواعد:

–تحليل العلاقات الدولية انطلاقا من بنية النظام الدولي المادية الاقتصادي[3].

–استخدام المدخل التاريخي في التحليل.

---

[1] نايف بن نهار، مرجع سابق، ص ص 52–53.

[2] مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، مرجع سابق، ص 71.

[3] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 349.

-هيمنة الدول الغنية على الدول الفقيرة وإعاقتها لنموها.

-ترفض وضع الاقتصاد ضمن ما عرف في الواقعية بالسياسات الدنيا، بل جعلته مرتكزها الأول.

وتركز النظريات الماركسية الجديدة وفي مقدمتها نظرية النظام العالمي على فكرة المركز والأطراف، إذ تنظر إلى الوضع الدولي القائم بعد نهاية الحرب الباردة عبر منظار "دولة مركز قوية مهيمنة استغلالية متمثلة في الولايات المتحدة، ودول غنية تحيط بها، وأطراف تكون موضع استغلال القوى العالمية"، وتبني وفق ذلك تحليلاتها السياسية[1].

وإذا كانت الماركسية ترى أن الدول الرأسمالية تحارب بعضها كنتيجة لصراعها الدائم من أجل الربح، كما أنها تحارب الدول الاشتراكية لأنها ترى فيها بذور فنائها، وبالمقابل، فإن النظرية النيوماركسية "التبعية" تركز على العلاقات بين القوى الرأسمالية الأكثر تطورا والدول الأقل تطورا، إذ ترى أن الأولى أصبحت أكثر غنى باستغلال مستعمراتها مدعومة في ذلك بتحالف غير مقدس مع الطبقات الحاكمة للدول السائرة في طريق النمو. وهكذا، فإن الحل في نظرها يكمن في الإطاحة بهذه النخب الطفيلية وتأسيس حكومات ثورية تلتزم بتنمية ذاتية[2].

في الواقع، لقد تم دحض افتراضات كلتا النظرتين (الماركسية والنيو-ماركسية) حتى قبل نهاية الحرب الباردة. أما بالنسبة للأولى، فإن تاريخ التعاون الاقتصادي والعسكري الوثيق بين القوى الصناعية المتقدمة، أظهر أن الرأسمالية لا تحتم الانقياد نحو التنازع، وبالمقابل، فإن الانشقاقات الكبيرة التي شهدها العالم الشيوعي مع نهاية الحرب الباردة، أظهرت أن الاشتراكية لا تقوم دوما بتعزيز الانسجام[3].

ومع استسلام الماركسية لإخفاقاتها المتعددة، اتجه منظروها لاستعارة مفاهيم وتصورات من أدبيات ما بعد الحداثة، خاصة من التيار النقدي في الأدب والعلوم الاجتماعية. هذه

---

[1] مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، مرجع سابق، ص 117.

[2] مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، مرجع سابق، ص 118.

[3] تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث، مرجع سابق، ص 410.

المقاربة التي تقوم على المنهج التفكيكي أبدت تشكيكها في مساعي الليبراليين والواقعيين لتعميم افتراضاتهم، إذ ركز رواد هذا الاتجاه الجديد على أهمية اللغة والخطاب في تشكيل المحصلات الاجتماعية، إلا أن اقتصارهم على نقد المنظورات السائدة دون تقديم بدائل إيجابية جعلهم مجرد أقلية منشقة طيلة الثمانينيات.

قائمة المراجع

أولا. المراجع باللغة العربية:

1- أ. أبادوراي، **إستخدام القوة في العلاقات الدولية**، تر: عبد الله حسين، مصر: وكالة الصحافة العربية، 2020.

2- استيفاني لوسن، **العلاقات الدولية**، تر: عبد الحكم أحمد خزامى، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014.

3- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991.

4-أكرم حسام، موردوخ نموذجا "الفاعل الفرد" ظاهرة جديدة في التفاعلات الدولية،" **مجلة السياسة الدولية**، العدد 186، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، 2011.

5- أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007.

6- برتراند بادي، **عالم بلا سيادة: الدول بين المراوغة والمسؤولية**، تر: لطيف فرج، القاهرة: مكتبة الشروق، 2001.

7- بول ويلكينسون، **العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جدا**، تر: لبنى عماد تركي، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، 2018.

8- بييتر سوتش وجوانيتا إلياس، **أسس العلاقات الدولية**، تر: منير محمود بدوي السيد، الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2013.

9- تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث، **نظرية العلاقات الدولية التنوع والتخصص**، تر: ديما خضرا، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
10- جمال زهران، **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
11- جيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية :النظريات البيدولاتية**، ترجمة قاسم مقداد، الموصل: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع)، ج 2، 2015.
12- دانيال كولار، **العلاقات الدولية**، ترجمة: خضر خضر، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط 2، 1985.
13- عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج4، 1989، ص ص 823-824.
14- علي عودة العقابي، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات**، ليبيا: دار الجماهيرية، 1996.
15- كارين منغست وإيفان اريغوين م تفت، **مبادئ العلاقات الدولية**، تر: حسام الدين خضور، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر، 2013.
16- كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
17- عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، **التاريخ الأوروبي الحديث**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1995.
18- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية**، دبي: مركز الخليج للابحاث، 2008.
19- مارسيل ميرل، **السياسة الخارجية**، ترجمة: خضر خضر، جريس برس، بيروت: سلسلة آفاق دولية، ص 03.
20- مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.
21- محمد طه بدوي، **مدخل إلى عالم العلاقات الدولية**، بيروت: الدار المصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1971.
22- محمود خلف، **المدخل الى علم العلاقات الدولية**، عمان: دار زهران للنشر، 1997.
23- معهد البحرين للتنمية السياسية، أنظر الرابط: الوحدة الوطنية شرط للنهضة والبناء – معهد البحرين للتنمية السياسية(bipd.org)

24- جمال سلامة علي، **تحليل العلاقات الدولية: دراسة في إدارة الصراع الدولي**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2013.

25- جوزيف فرانكيل، **العلاقات الدولية**، تر: غازي عبد الرحمن القصيبي، جدة: تهامة للنشر، ط8، 1984.

26- جوزيف ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، تر: محمد توفيق البجيرمي، المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، 2007.

27- جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004

28- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1985.

29- حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000.

30- حافظ عبد الرحيم وآخرون، **السيادة والسلطة، الآفاق الوطنية والحدود العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

31- دنكن بل، **الفكر السياسي والعلاقات الدولية: تنويعات على أوتار واقعية**، تر: فاضل جتكر، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2015.

32- هانز جي. مورجنتاو، **السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام**، تر: خيري حماد، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965.

33- روبرت غيلبين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004.

34- زكي رمزي، **المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة**، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1983.

35- سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، بغداد: كلية العلوم السياسية، د.د.ن، د.ت.ن.

36- سكوت بورتشيل وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، تر: محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

37- عبد السلام إبراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في إفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

38- عبد القادر بوراس، **التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009، ص49.
39- عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2010.
40- عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج4، 1989.
41- علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية :الظاهرة والعلم**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004.
42- علي جلال معوض، **مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية**، مصر: مكتبة الإسكندرية، 2019، ص 99.
43- علي زياد العلي، **المرتكزات النظرية في السياسة الدولية**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017.
44- علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، ليبيا: الدار الجماهيرية، 1996.
45- عمار بن سلطان، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: تاكسيج كوم، 2009.
46- عمر بوزيان، **العلاقات الدولية**، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ط1، 1994.
47- كارين منغست وإيفان اريغوين م تفت، **مبادئ العلاقات الدولية**، تر: حسام الدين خضور، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر، 2013.
48- ماجد محمد شدود، **العلاقات السياسية الدولية**، دمشق: مطبعة دار الكتاب، 1992.
49- محمد المجذوب، **العلاقات الدولية**، بيروت: مكتبة مكاوي، 1976.
50- محمد طه بدوي، **مدخل الى علم العلاقات الدولية**، القاهرة: المكتب المصري الحديث، ط1، 1977.
51- محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**: دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، 2010.
52- محمد منذر، **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.
53- محمد يوسف السويد، **مستويات التحليل في العلاقات الدولية**، مجلة الدبلوماسي، وزارة الخارجية: معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، أبريل 1990.

54- محي الدين إسماعيل الديهي، **تحولات العلاقات السياسية الدولية وتداعياتها على الصعيد العالمي**، القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
55- مصطفى عبد الله خشيم، **موسوعة علم العلاقات الدولية**، ليبيا: الدار الجماهيرية للتوزيع والنشر والإعلان، ط2، 2004.
56- ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.
57- نايف بن نهار، **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، دمشق: دار عقل للنشر والترجمة، ط1، 2015 .
58- هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**، الأردن: د.د.ن، 2010.
59- كارل دويتش، **تحليل العلاقات الدولية**، تر: محمود نافع، القاهرة: المكتبة الانجلو مصرية، 1982.

ثانيا. المراجع باللغات الأجنبية:

1- Aron Raymond, **Paix et guerre entre les nations**, Paris : Calmann-Lévy, 1962.
2- Brian Schmidt, **International Relations and the First Great Debate**, London: Routledge, 2012.
3- Dan Reiter, 'Should we leave behind the subfield of international relations?' Annual Review of Political Science, Vol. 18, 2015, pp 481-485. In : Should We Leave Behind the Subfield of International Relations? | Annual Review of Political Science (annualreviews.org)
4- Dominique Chagnollaud, Science politique, **éléments de sociologie politique**, Edition Dalloz, Paris, 2010.
5- Edward Halt Carr, **The Twenty Years Crises: An Introduction to the Study of International Relations**, London: Macmillan, 1939.
6- George Schwarzenberger, **Power Politics**, New York: Frederick A. Praeger, 1951.

7- Inis L. Claude, 'The tension between principle and pragmatism in international relations', review of international studies, 19, (03), 1993.

8- Iratni, Belkacem (2017) 'Security challenges and issues in the Sahelo-Saharan region the Algerian perspective,' Friedrich-Ebert-Stiftung, Peace and Security Centre of Competence Sub-Saharan Africa, p. 17. Available at: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/fes-pscc/14012.pdf

9- Jean Jacques Roche, "**Théories Des Relations Internationales**", 5 édition, France: Montchrestien, 2004.

10- Jonathan Mercer "Rationality and psychology in international politics", **International Organization**, Vol. 59, No. 1, Winter 2005.

11- Lewis w. Snyder, "Identifying the Elements of State Power," *Comparative Political Studies*, 20(3), 1987.

12- Martin Hollis & Steve Smith, **Explaining and Understanding International Relations**, New York: Oxford Press,1991.

13- Michel Virally, **Relations internationales et science politique**, Paris: Ed. PUF, 1959.

14- Morton A. Kaplan, "The New Great Debate: Traditionalism vs. Science in International Relations," ***World Politics***, Vol. 19, No. 1, 1966.

15- Ole Waever, "The Rise and Fall of the Inter-Paradigm Debate," in Steve Smith, Ken Booth, and Marysia Zalewski (eds.) *International Theory: Positivism and Beyond,* Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

16- Paul Viotti & Mark Kuppi, **International Relations Theory**, New York: Pearson, 2010.

17- Peter Willetts," transnational actors and international organizations in global politics" (356-383(, in: John Baylis & Steve Smith, The globalization of World Politics: an introduction to international relations, 2nd ed (Oxford: Oxford university Press, 2001).

18- Renate Kenter, "The Art of the Possible: The scenario method and the 'Third Debate' in International Relations Theory," A master thesis in international relations, University of Amsterdam, November, 1998.

19- Richard B. Parker, The Politics of Miscalculations in the Middle East, Indiana University Press, 1993.

20- Robert Gilbin, **War and Change in World Politics**, Cambridge University, Cambridge University Press, First published ,1981

21- Rosenau, James, **Turbulence in World Politics**, Princeton University Press, 1990.

22- Sean M. Lynn-Jones & Steven E. Miller, "Preface," in: Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones & Steven E. Miller (eds.), Perils of Anarchy: Contemporary Realism and international security (Cambridge: MIT Press, 1995).

23- Thucydides, History of the Peloponnesian War. Translated by Richard Crawley, Project Gutenberg (E-book) released 2009. Book 1, Chapter 1.

24- Valerie M. Hudson, "Foreign policy analysis: actor-specific theory and the ground of international relations", **Foreign policy analysis**, Vol. 1, Issue. 1, 2005.